



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2014-2013

تحديث



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2013

تحديث



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

تاريخ النشر 2013

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق البريد 1855

الدوحة قطر

www.gsdp.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً لأغراض غير التجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الوزارة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 5 ديسمبر 2013.

تقديم

يتضمن هذا التقرير تحدينا للتحليل المقدم قبل نصف عام في تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014 الصادر في يونيو الماضي.

و يأتي التقييم الوارد في هذا التقرير متوافقا بشكل عام مع نظيره الذي تم طرحه في شهر يونيو لهذا العام، من حيث أن القطاع غير الهيدروكربوني يبقى المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر ذلك النسق في المستقبل المنظور.

وقد ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك عام 2013 مقارنة بعام 2012، و من المتوقع أن يرتفع قليلا خلال عام 2014. وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع عالمياً، سيبقى النمو السكاني يشكل ضغطاً على الخدمات المحلية التي لا يمكن استيرادها، ولاسيما الإيجارات السكنية، ومن المتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة إلى حد كبير، كذلك من المستبعد أن يشكل هذا التضخم أي تهديد للاستقرار الاقتصادي الكلي في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أيضاً أن تساعد التدابير الحكومية الرامية إلى الحد من القوى الاحتكارية في الأسواق المحلية و مكافحة إساءة استغلالها في الحفاظ على الضغوط التضخمية ووضعها تحت السيطرة.

ومن جهة المالية العامة، فإن الحكومة في الموازنة العامة رصدت

مزيداً من الإنفاق في السنة المالية الجارية (من أبريل 2013 حتى مارس 2014)، مع زيادة حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق. و يشير الإنفاق الحكومي المتحقق في النصف الأول من السنة المالية إلى أن حصيلة عمليات السنة بأكملها قد تتجاوز الرقم المدرج في الموازنة، حتى وإن كانت النفقات الاستثمارية أبطأ نسبياً من الفترة نفسها من العام السابق .

وكما كان الحال عام 2012، فإن المخاطر الأساسية للاتفاق الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى تأتي من خارج الاقتصاد المحلي: فإذا أعاققت التطورات الجيوسياسية التدفق الحر للنفط والغاز، فإن الموارد المالية المتاحة للدولة ستتأثر. ومع ذلك، فبوسع دولة قطر حشد مواردها المتراكمة واحتياطاتها المالية الضخمة لحماية اقتصادها ضد أي تأثير من هذا القبيل.

وأود في الختام أن أشكر القطاع الإحصائي في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء على ما قدمه من مشورة وبيانات قيمة، إضافة إلى مصرف قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة المالية على تعاونهم المستمر وتجاوبهم في تزويدنا بالمعلومات والبيانات المطلوبة.

د. صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

ديسمبر 2013

شكر وتقدير

وساهمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة عبد الحميد آهن علي آهن، بتقديم البيانات والإمداد بالمشورة. وساهم في تيسير إعداد هذا التقرير وإصداره الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة أسماء نصرالله ميرزائي. ودقق جوثان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذا التقرير إلى اللغة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان مدير إدارة التنمية الاقتصادية. وساهم في العمل في الإدارة كل من زياد عبد الرحمن وكريستيان هيدينغ والدكتور عيسى إبراهيم وسيلفي معلوف، وتاديوس ماليزا، ويوجين ماكيد، وحييب ميلوالا، والدكتور أسامة نجوم. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من حصة أحمد العسيري، ونور الكواري وهيا السميطي.

قائمة المحتويات

تقديم iii

شكر وتقدير iv

1 قطر: نظرة على آخر المستجدات

3 الجزء الأول: المشهد عام 2014

3 تحديث التوقعات لدولة قطر 2013-2014

4 التوقعات الاقتصادية لعامي 2013, 2014

6 توقعات التضخم

6 توقعات المالية العامة

7 توقعات ميزان المدفوعات

7 مخاطر التوقع

8 آفاق الاقتصاد العالمي

9 التوقعات التوافقية

11 توقعات أسواق الطاقة والسلع

17 الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي في عام 2013

17 النمو الاقتصادي

19 الأسعار واسواق الأصول

22 العرض النقدي والإقراض ومعدلات الفائدة

23 الحسابات المالية

26 التجارة وميزان المدفوعات

27 معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

28 المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

الإطارات

- الإطار 1.1 منهجية التوقع وافتراضاته 4
- الإطار 2.1 قياس الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» 4
- الإطار 3.1 «نقطة التعادل» لسعر النفط وسيناريوهات الانفاق الاستثماري 7
- الإطار 4.1 التطورات العالمية الرئيسية منذ الإصدار الأخير لتقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» في يونيو 2013 9
- الإطار 5.1 التوقعات التوافقية للنفط والغاز 13
- الإطار 6.1 الانعكاسات على دولة قطر من التغيرات في اسواق الطاقة والسلع 15
- الإطار 1.2 تحديث إدارة الموازنة والدين العام 25
- الإطار 2.2 الميزان المالي غير الهيدروكربوني 26

الجداول

- جدول 1.1 قطر – نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2013-2014 3
- الجدول 2.1 تجميع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر*, عامي 2013 و2014, (%) 10

الأشكال

- الشكل 1.1 التعديلات على توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» لعامي 2013 و2014* (%) 3
- الشكل 2.1 النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2010 الثابتة (%) 5
- الشكل 3.1 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2013 و2014، نقاط مئوية) 5
- الشكل 4.1 الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (2013 و2014، %) 5
- الشكل 5.1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%) 8
- الشكل 6.1 التوقعات الإقليمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 8
- الشكل 7.1 التوقعات الإقليمية لمعدل التضخم السنوي (%) 9
- الشكل 8.1 متوسط سعر النفط اليومي للتسليم الفوري (دولار/برميل) 11
- الشكل 9.1 العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل في اليوم) 11
- الشكل 10.1 متوسط سعر النفط الخام (دولار/البرميل) 11
- الشكل 11.1 مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100) 12
- الشكل 12.1 نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 12
- الشكل 13.1 أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) 12
- الشكل 14.1 مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005 = 100) 15
- الشكل 1.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 17
- الشكل 2.2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية) 17
- الشكل 3.2 نمو قطاع البناء (%) 18
- الشكل 4.2 نمو قطاع الصناعة التحويلية (%) 18
- الشكل 5.2 عدد السكان الإجمالي (مليون نسمة) 18
- الشكل 6.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 19
- الشكل 7.2 حصة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) 19
- الشكل 8.2 معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %) 19
- الشكل 9.2 معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 20
- الشكل 10.2 المساهمة في نمو مؤشر أسعار المستهلك أكتوبر 2013 (حسب المكون) 20
- الشكل 11.2 نمو مؤشر أسعار المنتج (%) 20
- الشكل 12.2 مؤشر بورصة قطر ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %) 21
- الشكل 13.2 مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %) 21
- الشكل 14.2 اتجاهات أسعار العقارات في دولة قطر 21
- الشكل 15.2 المساهمة في نمو العرض النقدي (نقاط مئوية) 22

- الشكل 16.2 الاحتياطي النقدي لمصرف قطر المركزي «M0» (نهاية الفترة، مليار ريال قطري) 22
- الشكل 17.2 قروض المصارف حسب فئة المقترض (نهاية الفترة، مليار ريال قطري) 23
- الشكل 18.2 قروض الشركات الخاصة بحسب القطاعات الرئيسية 23
- الشكل 19.2 الإيرادات المالية الفعلية والمتوقعة في الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري) 23
- الشكل 20.2 الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة في الموازنة للسنوات المالية 2009/2008 – 2013/2012 24
- الشكل 21.2 الإنفاق الفعلي والمتوقع في الموازنة، السنة المالية 2014/2013 (مليار ريال) 24
- الشكل 22.2 الإنفاق المالي الفعلي في السنة المالية 2013/2012 والسنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري) 24
- الشكل 23.2 إنفاق الموازنة الفعلي للسنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 (% من الإجمالي) 24
- الشكل 24.2 الفروق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمخطط، السنوات المالية من 2009/2008 حتى 2013/2012 24
- الشكل 25.2 الميزان المالي الفعلي في النصف الأول من السنة المالية 2013/2012 والنصف الأول من السنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري) 25
- الشكل 26.2 عناصر الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 27
- الشكل 27.2 الاحتياطي الأجنبي (مليار ريال قطري) 27
- الشكل 28.2 مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال 27

قطر: نظرة على آخر المستجدات

الضغوط على أسعار المستهلك. لكن بما أن شروط الأسعار المواتية في أسواق السلع العالمية واحتمالات التضخم الخفيف في الدول الشريكة تجارياً ستهدي من أثر ارتفاع الأسعار على السلع والخدمات المحلية، فإنه من المرجح أن يبقى معدل التضخم معتدلاً، ويساهم في ذلك التشرينات التحوطية الناظمة والهادفة إلى الحد من عمليات استغلال المستهلك. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة المخطط لها في الإنفاق (الجاري والاستثماري) في موازنة السنة المالية 2014/2013، ستظل آفاق المالية العامة مستقرة. ففي تقويم العامين 2013 و2014، يتوقع أن يتم تسجيل فائض في الموازنة العامة. كما سيبقى وضع المدفوعات الخارجية لدولة قطر متيناً بصورة كاملة بسبب الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري وقوة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية. وعلى الرغم من استبعاد احتمال تأثر التوقعات الاقتصادية لدولة قطر بشكل كبير بالتطورات الاقتصادية العالمية، من المحتمل أن يؤدي تباطؤ نمو الطلب في الاقتصادات الناشئة إلى انخفاض أسعار النفط. وفي الوقت الذي تواصل فيه التزامات الإنفاق الحكومي في الارتفاع، فإن انخفاض أسعار النفط (نظراً لمحدودية المرونة في إمدادات الهيدروكربون) قد يؤدي إلى انكماش غير متوقع في تدفق الموارد المتاحة للدولة. وتوخياً لمزيد من الحذر، فإن تمويل عمليات الموازنة من الإيرادات غير الهيدروكربونية، وهو الهدف الذي وضع لعام 2020، من شأنه أن يساعد في حماية قطر من صدمات أسعار النفط السلبية.

قطر - نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2013 ، 2014

2014	2013	
4.6	6.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
3.5	9.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.5	3.2	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
3.8	6.1	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
22.7	26.6	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

تشكل قطاعات الاقتصاد غير الهيدروكربونية إلى حد كبير ركيزة النمو الاقتصادي لدولة قطر عامي 2013 و2014. وعلى الرغم من أن التقلبات في إنتاج النفط والغاز لا تزال تؤثر على النتائج الإجمالية للاقتصاد، إلا أن الاستثمار الواسع في البنية التحتية والعقارات، والإنفاق الضخم في الموازنة العامة ونمو عدد السكان المرتفع، ستوفر مجتمعة الزخم للنمو الاقتصادي عامي 2013 و2014، وربما بعد ذلك أيضاً.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز نمواً حقيقياً ثنائي الرقم عامي 2013 و2014. وسيشمل هذا النمو قاعدة عريضة من الأنشطة غير الهيدروكربونية.

إن الجزء الأكبر من النمو في الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز سيأتي من الاستثمار في البنية التحتية والعقارات. حيث يواصل نشاط البناء تسارعه عام 2014، وسيصبح القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد. وسوف يلمس أثره على نطاق واسع: في الصناعات التحويلية، حيث يتلقى نشاط التصنيع الأساسي وإنتاج الإسمنت دفعة قوية، ولكن المصارف أيضاً ستستفيد بسبب ازدياد حاجة المقاولين إلى الرأسمال العامل والخدمات الداعمة. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في دولة قطر عامي 2013 و2014 بسرعة لا يوجد مثيلها عالمياً، والسبب الأساسي هو فرص العمل الجديدة التي ستنشأ عن حزمة المشاريع الضخمة في البلاد. وعلى الرغم من أن غالبية الوافدين الجدد هم من العمال الأقل مهارة وذوي قوة شرائية محدودة، إلا أن أثر هذه الزيادة مجتمعة سيكون على الأرجح مهماً. وستشهد البلاد أيضاً تدفقاً كبيراً للعمال المتخصصين وذوي المهارات العالية والدخول المرتفعة، الأمر الذي سيخلق طلباً على طيف واسع من الخدمات المحلية.

يبدأ نمو نشاط الخدمات لن يحدث بفعل الزيادة في عدد السكان فقط. ففي مجالات مثل الخدمات المالية والاتصالات، فضلاً عن النقل والسياحة، ستشهد السوق القطرية بروز فرص جديدة. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يحقق قطاع الخدمات عامي 2013 و2014 نمواً ثنائي الرقم، وستزداد حصته في الناتج الإجمالي للاقتصاد.

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع الطلب المحلي في تشكيل

الجزء الأول: المشهد عام 2014

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز في نموه السريع عام 2014 (بمعدل يتجاوز 10%)، بفضل الإنفاق الاستثماري القوي ونمو عدد السكان. لكن مع ثبات إنتاج الغاز وتراجع إنتاج النفط، سيتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 4.6%.

ويتوقع أن يزداد تضخم أسعار المستهلك قليلاً عام 2014، ليبلغ في المتوسط 3.5%، في ظل توقعات منخفضة للتضخم العالمي ستساعد في تهدئة مصادر الضغوط التضخمية المحلية. ومن المتوقع أن تستمر الفوائض القوية في ميزان المدفوعات. وفي الوقت الذي سيتحقق فيه أيضاً فائض في الموازنة العامة لعام 2014، فإن هذا الفائض سيكون أقل من عام 2013. وهناك مخاطر على المشهد الاقتصادي من بينها إمكانية تراجع أسعار النفط تراجعاً كبيراً في حالة تراجع النمو في الأسواق الناشئة بصورة كبيرة، وإمكانية تصاعد تكاليف المشاريع المحلية مما يخفض فائض الموازنة.

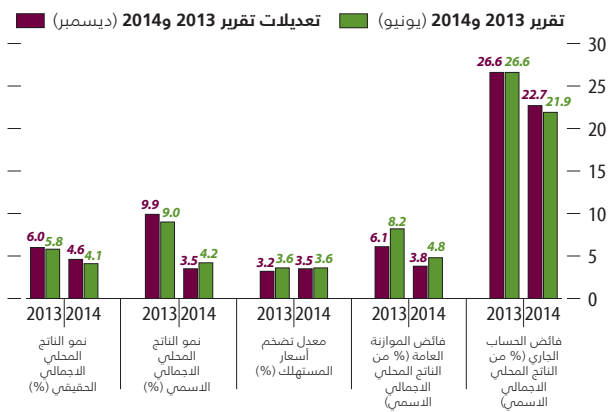
يقدم الجدول (1.1) صورة موجزة عن توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» لعامي 2013 و2014، بينما يقدم الشكل 1.1 مقارنة بين التوقعات الراهنة وتوقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014» الصادر في يونيو 2013. يناقش الإطار 1.1 منهجية التوقع وافترضاته.

جدول 1.1 قطر - نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2013-2014

2014	2013	
4.6	6.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
3.5	9.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.5	3.2	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
3.8	6.1	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
22.7	26.6	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الشكل 1.1 التعديلات على توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» لعامي 2013 و2014* (%)



ملاحظة: البيانات المذكورة أعلاه لنشرة يونيو من «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014» تختلف عما نشر فعلياً لأنه تم إعادة حسابها لتعبر عن كل من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بدلاً من تكلفة عوامل الإنتاج) والتعديلات التي أجريت على سلاسل البيانات التاريخية. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

تحديث التوقعات لدولة قطر 2013-2014

من المتوقع أن يكون نمو الاقتصاد غير الهيدروكربوني بكافة انشطته (الأنشطة الاقتصادية فيما عدا إنتاج مواد النفط والغاز الأولية) المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع 6.0% في عام 2013، حيث ستساهم فيه بشكل رئيسي أنشطة البناء والخدمات والصناعة التحويلية. وسيؤدي الإنفاق الاستثماري القوي و السياسة المالية التوسعية واستمرار تدفق العمال الأجانب إلى المحافظة على قوة الطلب المحلي. ومن المتوقع أيضاً أن يساهم الاقتصاد غير الهيدروكربوني في النمو الاقتصادي لعام 2013.

وفي عام 2014، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.6%. وعلى الرغم من أن الاقتصاد خارج النفط والغاز سيواصل نموه بقوة، فمن المرجح أن يتقلص الإنتاج من حقول النفط الناضجة، وأن تستقر الطاقة الانتاجية للغاز، الأمر الذي يشكل عبئاً على معدل النمو الاقتصادي الإجمالي. كما يتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عامي 2013 و2014، بالتوازي مع تباطؤ سرعة النمو الكمي والانخفاض المتوقع في أسعار منتجات الهيدروكربون، الأمر الذي سيقصص معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

وسيصل معدل تضخم أسعار المستهلك السنوي في المتوسط إلى 3.2% عام 2013 مرتفعاً عن مستواه عام 2012 (1.9%) مع توقع نتيجة مشابهة عام 2014. ويتوقع استمرار الضغوط التضخمية المحلية في الارتفاع بشكل تدريجي، لكن سيخفف من وطأتها جزئياً الاعتدال المتوقع في التضخم الخارجي. ومن المرجح أن يبقى ميزان المدفوعات والفوائض المالية في الموازنة العامة في حالة صحية، إلا أنه مع الارتفاع المخطط في الإنفاق الحكومي، قد تصبح تقديرات الموازنة العامة أكثر حساسية لتغيرات أسعار النفط المتوقعة.

التوقعات الاقتصادية لعامي 2013,2014 النشاط الاقتصادي الحقيقي

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد القطري نمواً بمعدل 6.0% عام 2013 (أعلى بنصف نقطة مئوية تقريباً عن عام 2012) وبمعدل 4.6% عام 2014. وهذان الرقمان أعلى مما ورد في تقرير يونيو 2013. لكن هذا التعديل يعود جزئياً إلى التغيير في آليات عرض البيانات في تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» إضافة إلى التعديلات التي نجمت عن الافتراضات المعدلة للتوقع (انظر الإطار 2.1).

الإطار 2.1 قياس الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر»

1- تغيير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المستخدم في الحساب: كان

التقرير يقدم سابقاً تقديراته للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج. وهناك صعوبات كثيرة تعترض إمكانية فصل صافي الضريبة عن تكلفة عوامل الانتاج نظراً لقلة المعلومات عن الدعم بأشكاله وعن الضرائب غير المباشرة. وبالتالي أصبحت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الآن تقدم توقعاتها بأسعار السوق (انظر الجدول المرفق أدناه). (لمزيد من الإيضاحات بشأن هذه المصطلحات، انظر ملحق المصطلحات).

2- أثير سنة الأساس: يعرض إطار التقرير كافة المؤشرات الحقيقية

بأسعار عام 2010، لكن الحسابات القومية تعرض تلك المؤشرات بأسعار عام 2004. إن استخدام عام 2010 كسنة أساس يعطي وزناً (سعرياً) لإنتاج النفط والغاز أكبر مما يفعله استخدام عام 2004 كسنة أساس. ويؤدي استخدام الأوزان السعرية لعام 2010 إلى زيادة حصة النفط والغاز المحسوبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكنه يخفف أيضاً نمو هذا المحسوب في الآونة الأخيرة، لأن أسعار عام 2010 تعطي وزناً أكبر للنمو المتباطئ لقطاع الهيدروكربون. ولو استخدمنا أوزان عام 2004 السعرية بدلاً من عام 2010 في تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، لتوجب علينا أن نضيف 0.8 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

البيانات التاريخية بعد إعادة حسابها

2012	2011	2011	2012
6.2	5.4	13.0	12.4
12.2	12.2	37.1	37.0

أ: إعادة الحساب على أساس أسعار السوق باستخدام سنة الأساس 2010.
ب: الأرقام التاريخية الموافقة للإطار الكلي المستخدم في تقرير يونيو من «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» في شهر يونيو عام 2013.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الإطار 1.1 منهجية التوقع وافتراضاته

جرى استخلاص توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال إطار رقمي متسق داخلياً للاقتصاد القطري يستند إلى المحاسبة الاقتصادية القياسية واختبارات الاتساق. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار وفقاً للنتائج المحققة في النصف الأول من عام 2013. ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مساوياً لمجموع استخدامات الأموال. وأجريت بعض التغييرات الفنية على الإطار ليستوعب النقص في البيانات، وتم التعبير عن كافة أرقام الناتج بأسعار السوق بدلاً من تكلفة عوامل الإنتاج، كما تم إدخال التعديلات التي أجريت على سلاسل البيانات التاريخية (تمت مناقشتها في الإطار 2.1).

تعتبر هذه الافتراضات أفضل تقييم للمستقبل من جانب وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي تستند إلى طيف واسع من آراء الخبراء من عدد كبير من المصادر. فمثلاً تستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة من مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج وآفاق الموازنة العامة إلى المعلومات المتوفرة من وزارة المالية. وجرى الحصول على بيانات بشأن السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية من خلال دراسة الاتجاهات الحالية لإيرادات ونفقات و تمويل الحكومة، وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية إلى توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي، وتوقعات البنك الدولي. ويتضمن الجدول أدناه الافتراضات الرئيسية لهذا التوقع.

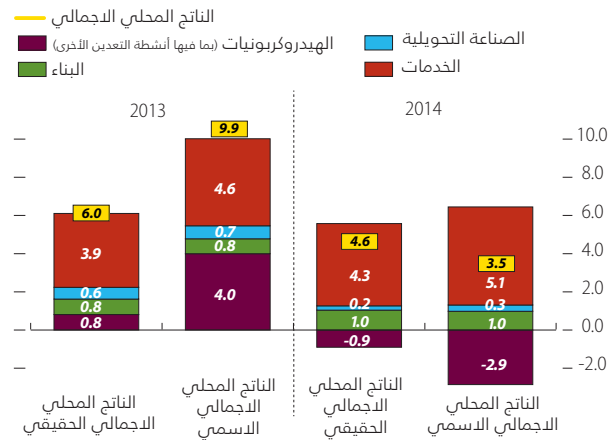
افتراضات التوقع

2014	2013	2012	
دولة قطر			
0.75	0.75	0.75	أسعار فائدة الإيداع ليلة واحدة في مصرف قطر المركزي
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
245.1	219.6	198.1	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري)
156.9	145.8	146.8	الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)
88.2	73.8	51.3	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)
البيئة الخارجية			
3.6	2.9	3.2	النمو العالمي (%)
0.6	0.4	0.7	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر
103.5	104.7	105.0	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل
15.20	16.00	16.60	سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية
(أ): تقديرات أولية أو خام.			
(ب): المصدر: البيانات مجمعة من مصادر مختلفة من ضمنها مصرف قطر المركزي، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.			

وفيما عدا هذه التغييرات الفنية، يعبر تعديل توقعات عام 2013 باتجاه الأعلى عن نمو أعلى من المتوقع في الإنتاج الهيدروكربوني

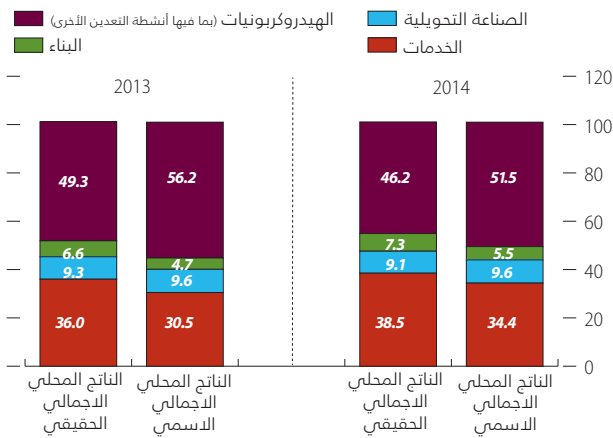
الجزء الأول الآفاق الاقتصادية لعام 2014

الشكل 3.1 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي* (2013 و2014، نقاط مئوية)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: تعزى أخطاء التدوير إلى الزراعة والخدمات المصرفية المحسوبة ورسوم الاستيراد، والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

الشكل 4.1 الحصص من الناتج المحلي الإجمالي (2013 و2014، %)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: تعزى أخطاء التدوير إلى الزراعة والخدمات المصرفية المحسوبة ورسوم الاستيراد، والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

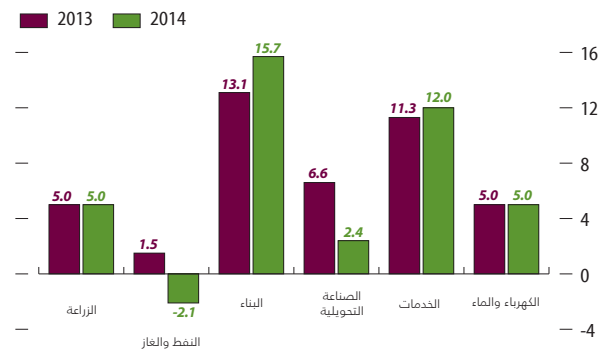
مجالات التطوير العقاري السكني والتجاري، بما في ذلك مراكز التسوق الجديدة والفنادق ومساكن العمال في عموم دولة قطر. ويتوقع أن يكون قطاع الخدمات المساهم الأكبر في النمو عامي 2013 و2014، حيث سترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير (الأشكال 3.1، 4.1). ومن المتوقع أن تستمر الخدمات المالية في النمو مع استمرار تطور خدمات التأمين والخدمات المالية الإسلامية، بينما ستستفيد الخدمات المصرفية من الأنشطة الناتجة عن مشاريع البنية التحتية والتطوير العقاري. ويتوقع أيضاً أن تنمو أنشطة التجارة والفنادق والمطاعم في ظل تنامي الحركة في نشاط المؤتمرات والزيادة في أعداد السياح الوافدين من دول المنطقة.

والنشاط خارج النفط والغاز على حد سواء. فمن المرجح أن ينمو القطاع الهيدروكربوني مستفيداً من ارتفاع إنتاج الغاز، الذي سيعوض تماماً الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط. لكن من المرتقب أن يؤدي الانخفاض المتوقع في إنتاج الهيدروكربون إلى تباطؤ النمو عام 2014، على الرغم من النمو القوي في النشاط خارج النفط والغاز. وبما أنه من المحتمل أن يتجاوز النمو السكاني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن تشهد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً طفيفاً عامي 2013 و2014.

ويتوقع أن يسجل الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز (ويعرف بأنه كافة النشاطات الاقتصادية فيما عدا إنتاج النفط والغاز الخام) نمواً سريعاً ثنائي الرقم عامي 2013 و2014، وسيكون هذا النمو عريض القاعدة تساهم فيه أنشطة البناء والصناعات التحويلية والخدمات. ويعود ذلك إلى برنامج الإنفاق الضخم على البنية التحتية، والاستثمارات في كافة قطاعات الاقتصاد والنمو السكاني السريع. وتشير تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن عدد السكان يمكن أن ينمو بمعدل غير مسبوق عالمياً من 1.8 مليون نسمة في مطلع عام 2012 إلى نحو 2.2 مليون نسمة مع نهاية عام 2014. ومن شأن قدوم وافدين جدد تعزيز الطلب على الخدمات المحلية التي لا يمكن استيرادها.

ومن المتوقع أن ينمو نشاط البناء بمعدل 13.1% عام 2013، ليتسارع نموه عام 2014 إلى 15.7% (الشكل 2.1). ومن المقرر أن تقوم الحكومة بالاستثمار المكثف في البنية التحتية الاقتصادية في غضون السنوات المقبلة، وبخاصة في الطرق الداخلية والطرق السريعة ومطرو الدوحة وسكك الحديد وشبكة التصريف والصرف الصحي. كما أن بناء مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة يتطلب إنفاقاً كبيراً. وسوف يسهم نشاط القطاع الخاص في دعم نمو قطاع البناء، خاصة في

الشكل 2.1 النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2010 الثابتة (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

كالتسليية والترفيه والثقافة، ضغوطاً سعرية صاعدة متسارعة. ومن غير المرجح أن تخف الضغوط التضخمية عام 2014، ويتوقع أن يبلغ معدل تضخم أسعار المستهلك 3.5% في المتوسط. وينتظر أن يعوض الأثر التضخمي لنمو الطلب المحلي الاعتدال المتوقع في أسعار المواد الغذائية والسلع في السوق العالمية وانخفاض التضخم في الدول الشريكة تجارياً. وقد يدفع استمرار تدفق العمالة الأجنبية للعمل في المشاريع الاستثمارية الضخمة أسعار الإيجارات إلى مزيد من الارتفاع، خاصة في المساكن ذات الكلفة المقبولة لأصحاب الدخل المتوسط، بسبب محدودية عرض هذه الفئة من المساكن.

ومع ذلك، يمكن أن يرتفع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع إذا ازدادت وتيرة التضخم المستورد (بسبب ارتفاع غير متوقع في أسعار السلع) أو إذا تعرض الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال القطري) لانخفاض في قيمته الاسمية الفعالة.

توقعات المالية العامة

رصدت موازنة دولة قطر للسنة المالية الحالية (1 أبريل 2013 - 31 مارس 2014) زيادة في الإنفاق بنسبة 17.9% عن الموازنة الفائتة (السنة المالية 2012/2013). ومن المخطط إدخال زيادات كبيرة على الإنفاق الجاري والاستثماري معاً. وفي هذا التقرير، يتم حساب التوقعات الخاصة بإيرادات الحكومة ونفقاتها على أساس السنة الميلادية وليس المالية.

و يتوقع أن يزداد إنفاق الحكومة الإجمالي لعام 2013 بنسبة 10.8% مقارنة بالنتائج الدولية المتاحة مؤخراً للسنة التقويمية 2012، وبنسبة 11.6% في السنة التقويمية 2014، ليصل إلى 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق، يتوقع أن تبقى الفوائض في الموازنة العامة قوية بنسبة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2013 و3.8% لعام 2014.

لكن يتوقع أن يبلغ العجز في الميزان غير الهيدروكربوني (مجموع الإنفاق ناقص الإيرادات غير الهيدروكربونية) نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 و14% لعام 2014. وتزداد هذه الأرقام بمثلين تقريباً عند حسابها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد غير الهيدروكربوني. ويتم تمويل هذا العجز في الميزان غير الهيدروكربوني من إيرادات القطاع الهيدروكربوني بشكل مريح، وبهذا المعنى من المرجح أن تبقى السياسة المالية توسعية. لكن الهدف الأبعد للحكومة هو تمويل كامل عمليات الموازنة من إيرادات القطاع غير الهيدروكربوني بحلول عام 2020.

وسيؤمن افتتاح مطار حمد الدولي (خدمات الشحن ستبدأ مع نهاية عام 2013، ونقل المسافرين عام 2014) مزيداً من الدعم لمجموعة من الأنشطة اللوجستية والداعمة لقطاع الخدمات.

ومن المرجح أيضاً أن ينمو قطاع الصناعة التحويلية، لكن ليس بالوتيرة التي تنمو بها الأنشطة الاقتصادية الأخرى خارج قطاع النفط والغاز، والسبب الأساسي هو الانخفاض المتوقع في إنتاج الأسمدة، ووصول إنتاج البتروكيماويات والمشتقات المكررة إلى سقف الانتاج عام 2014. و من المتوقع ان يحقق قطاع الصناعة التحويلية في المجمل نمواً بمعدل 6.6% عام 2013، لكن قد ينخفض معدل نمو القطاع إلى 2.4% عام 2014 (أنظر الشكل 2.1).

ويتوقع أن يؤدي توفر مواد أولية هيدروكربونية إضافية - زائدة عن حاجة استخدامات اخرى- إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات والمشتقات المكررة في عام 2013. لكن الأثر على النمو سيكون عابراً ويتلاشى في عام 2014. وينتظر أن يعزز الطلب المتنامي من قطاع البناء على الإسمنت والمعادن - والمرتبطة بمشاريع الاستثمار الكبيرة - الزخم في أنشطة الصناعة التحويلية الأخرى على امتداد فترة التوقع، وإن يكن بوتيرة أبطأ، بسبب معدلات النمو السريعة في السنتين الماضيتين، و القيود على امكانية زيادة الطاقة الإنتاجية في المدى القريب.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

إن معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر معرض لتقلبات أسعار المنتجات الهيدروكربونية التي تتحدد في الأسواق الدولية. و في هذا الصدد فإن ارتفاع أسعار الهيدروكربون من شأنه ان يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاسمي مقارنة بمعدل النمو الحقيقي، بينما انخفاضها من شأنه ان يؤدي إلى مفعول عكسي عموماً.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 10% تقريباً عام 2013، ثم يتباطأ إلى 3.5% عام 2014 بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانخفاض المتوقع في أسعار منتجات الهيدروكربون.

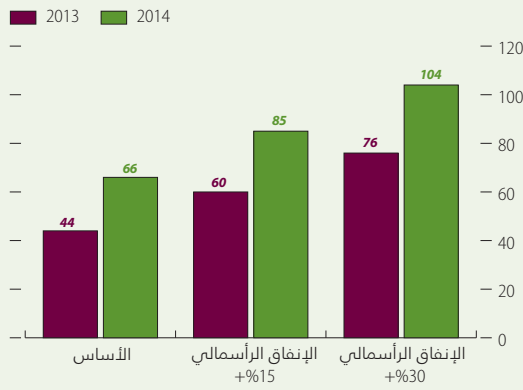
توقعات التضخم

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم، الذي يحسب على اساس تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في المتوسط 3.2% عام 2013، بعد أن كان 1.9% عام 2012. ويعود هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى ارتفاع تكلفة الإيجارات، وهو عنصر يشكل 32.1% من سلة أسعار المستهلك. وقد شهدت الخدمات المحلية،

الاطار 3.1 «نقطة التعادل» لسعر النفط وسيناريوهات الانفاق الاستثماري

«نقطة التعادل» لسعر النفط هي سعر النفط الذي ينجم عنه إيرادات من النفط والغاز والتي تعادل الانفاق المخطط في الموازنة. ويبين الشكل ضمن الاطار كلاً من الارتفاع المتوقع في أسعار التعادل بين عامي 2013 و2014 وحساسية هذه الأسعار لزيادة الانفاق الى مستويات أكبر بكثير مما هو متوقع حالياً.

نقطة التعادل للأسعار النفط في ظل سيناريوهات مختلفة للانفاق الرأسمالي (دولار/برميل)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

إن أسعار «نقطة التعادل» المقدره في التحليل (اعلاه) مستندة على افتراض أن الإيرادات الناجمة عن الغاز منفصلة تماماً عن تغيرات أسعار النفط . لكن بما أن أسعار الغاز التي تحصل عليها قطر مرتبطة إيجابياً بأسعار النفط فإن تقديرات سعر التعادل الظاهرة في الشكل ستكون متحيزة نحو الأسفل. وفي هذا الاطار، فإن تلك التقديرات ربما تتأخر في تقدير قدرة الموازنة العامة لدولة قطر على امتصاص مخاطر تراجع أسعار النفط. فكلما ازداد سرعة و قوة الارتباط بين التغيرات في اسعار النفط و إيرادات الغاز، كلما قلت قدرة الموازنة العامة على امتصاص مخاطر الانخفاض الكبير في اسعار النفط في حال حدوثها، اخذاً في الاعتبار ارتفاع نصيب إيرادات الغاز في اجمالي الإيرادات الهيدروكربونية. لكن الجانب الآخر من اعتماد إيرادات الغاز على أسعار النفط هو أن أسعار «نقطة التعادل» تصبح (وإن تكن من اساس أعلى) أقل حساسية للزيادات الحاصلة في الانفاق. وبما أن أسعار عقود بيع الغاز التجارية غير معلومة، فإنه لا يمكننا معرفة بدقة العلاقة بين إيرادات الغاز وأسعار النفط. وبالتالي، فإن سعر «نقطة التعادل» الوارد في الشكل المرافق يمكن أن ينظر إليها كتقديرات « الحدود الدنيا» للأسعار.

توقعات ميزان المدفوعات

يتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري الخارجي لعامي 2013 و2014، لكنه سيبقى كبيراً فيبلغ 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 و22.7% عام 2014. وكما هو متوقع، فإن تراجع إيرادات الصادرات الهيدروكربونية مترافقاً مع زيادة الواردات، على خلفية الطلب المحلي المتنامي، سيقصر هذا الفائض.

ولما كان الجزء الأكبر من فوائض الحساب الجاري يتم تدويرها في الخارج على شكل استثمارات خارجية ممولة من أرباح التصدير، فإن إجمالي فائض ميزان المدفوعات سيكون أصغر بكثير من فائض الحساب الجاري، ويتوقع أن ينخفض إلى 5.5 مليار دولار عام 2013، ثم إلى 1.5 مليار دولار عام 2014. ويتوقع أن تبقى تغطية الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمجملة الواردات من السلع والخدمات قوية، وتعادل قرابة 6 أشهر.

مخاطر التوقع

إن الآفاق الاقتصادية للفترة التي تغطيها التوقعات مواتية عموماً، بيد أنها عرضة لمخاطر ضعيفة الاحتمال لكنها شديدة التأثير سلباً في حالة حدوثها.

وتتعرض قطر لتأثيرات غير مباشرة من الاقتصاد العالمي عبر القنوات التجارية والمالية. ومن الواضح أن ازدهارها رهن بإنتاج وتصدير النفط والغاز. وأي توقف لنقل الغاز الطبيعي المسال في حالة حدوث توترات سياسية في المنطقة سيكون له تبعات شديدة على جميع نواحي الاقتصاد. ويؤمن وجود موارد مالية ضخمة قدرها من الحماية يساعد دولة قطر على الصمود أمام هذه الأحداث، إلا أن استقالة أمد هذا التوقف قد يضعف الميزة التنافسية الراسخة لها في أسواق الغاز العالمية.

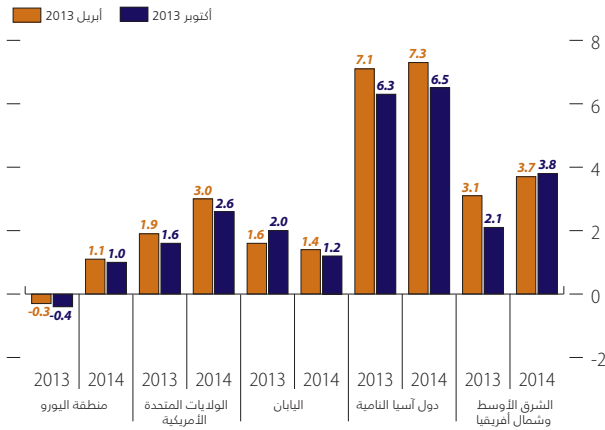
وثمة خطر آخر مرتبط بالاقتصاد الهيدروكربوني وهو حدوث انخفاض كبير في الأسعار العالمية للمنتجات الهيدروكربونية لفترة طويلة من الزمن، والذي يمكن أن يحدث بسبب حصول انخفاض حاد في نمو الأسواق الناشئة (التي تضاعلت معدلات نموها أسرع مما هو متوقع). ومن المحتمل في المستقبل أن يزداد التأثير الذي يخلفه انخفاض كبير في أسعار النفط على الموازنة العامة، في ظل زيادة التزامات الإنفاق مما قد يقلص من فوائض الموازنة القطرية.

إن ضخامة الالتزامات الاستثمارية لدولة قطر بالتزامن مع ثبات أو تراجع إنتاج النفط والغاز يجعل «نقطة التعادل» لسعر النفط (الاطار 3.1) أكثر تأثراً بالزيادة الكبيرة المحتملة في الإنفاق.

العالمي منذ صدور تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» في يونيو عام 2013.

وتشير توقعات تقرير أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى انخفاض التضخم العالمي عن توقعات شهر أبريل. فالضغوط التضخمية في انحسار نتيجة تباطؤ نمو الطلب في الاقتصادات الرئيسية الناشئة، وبخاصة الصين، واتجاه أسعار السلع خارج قطاع الطاقة إلى الاعتدال. فإذا تحققت التوقعات الزراعية المواتية فذلك يعني أن أسعار المواد الغذائية ستبتعد أكثر عن الذروة التي شهدتها عام 2011 وتواصل انخفاضها عامي 2013 و2014.

الشكل 6.1 التوقعات الإقليمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي»، على الرابط: (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx)، تاريخ التصفح: 9 أكتوبر 2013.

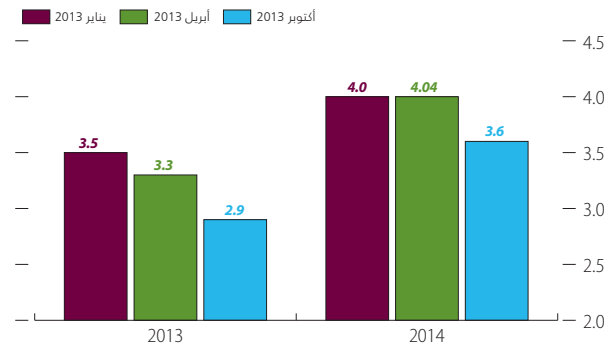
يبدو أنه من غير المتوقع أن تسير اتجاهات أسعار المستهلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خطى الاتجاه العالمي. فارتفاع تكاليف السكن والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي، والارتفاع السريع للأسعار في إيران بسبب الانخفاض الكبير في سعر العملة الإيرانية منذ عام 2012، تسببت جميعها بتسارع التضخم في المنطقة. ويتوقع تقرير أكتوبر أن يعود التضخم إلى معدله ثنائي الرقم عام 2013، قبل أن يهبط إلى نطاق الرقم الواحد، على الرغم من أنه سيبقى أعلى بمقدار 0.8 نقطة مئوية عن توقعات نشرة إبريل (الشكل 7.1).

أما الخطر الأخير فيأتي من حجم وتعقيد محفظة مشاريع البنية التحتية المخططة في دولة قطر، لأنها تمثل تحديات للإدارة اللوجستية والتنسيق، خاصة في منطقة جغرافية محدودة بهذا الشكل. وقد تظهر ضغوط تؤثر على الشركات في قطاعات أخرى من الاقتصاد. لذلك تعد الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق وتقديم أصول جديدة أمراً مهماً لضمان استمرار الاقتصاد ككل بالعمل بأقل تعطيل خلال فترة البناء المكثف.

آفاق الاقتصاد العالمي

قام صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أكتوبر عام 2013 بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصادي العالمي لعامي 2013 و2014. فقد خفض الصندوق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي المتوقع بحدود 0.4 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل لكلا السنتين (الشكل 5.1). وأدى التباطؤ في الاقتصادات الناشئة، وبطء الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة في النصف الأول من عام 2013 عما كان متوقعا، إلى إضعاف توقعات النمو.

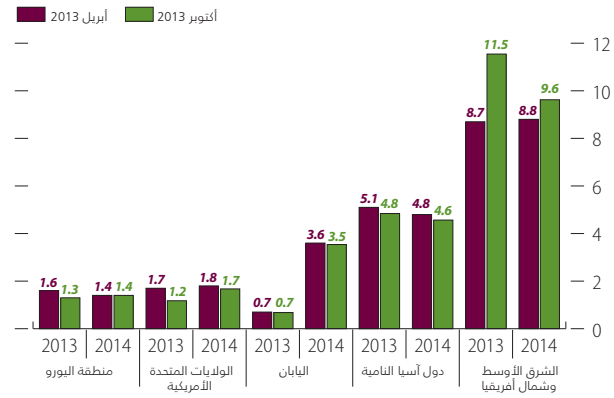
الشكل 5.1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي»، على الرابط: (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx)، تاريخ التصفح: 9 أكتوبر 2013.

وقد خُصّص صندوق النقد الدولي توقعاته لعامي 2013 و2014 بالنسبة لمعظم الأقاليم والدول الرئيسية. وكان التخفيض اللافت للنظر أكثر من غيره هو تخفيض التوقع بالنسبة لدول آسيا النامية بمقدار 0.8 نقطة مئوية لكلا العامين، وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتوقع أن يكون النمو فيها في عام 2013 أبطأ بمقدار نقطة مئوية عنه في شهر أبريل، قبل أن يعاود الانتعاش في عام 2014 (الشكل 6.1). ويتضمن (الإطار 4.1) التغييرات الأساسية في المشهد

الشكل 7.1 التوقعات الاقليمية لمعدل التضخم السنوي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي»، على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02> تاريخ التصحيح: 9 أكتوبر 2013.

التوقعات التوافقية

يحتوي الجدول 2.1 ملخصاً عن التوقعات الاقتصادية المنشورة لعامي 2013 و2014. ونحصل على رؤية توافقية-تمثيلية- لآفاق دولة قطر الاقتصادية بحساب متوسط/وسيط هذه التوقعات المجمعة. ويظهر الجدول آخر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي ومعدل تضخم أسعار المستهلك، وأكثر المؤشرات المستخدمة شيوعاً عن دولة قطر.

وتعتبر التعديلات على توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» الصادرة في يونيو 2013 عن التغييرات في المشهد الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، وتأخذ بعين الاعتبار المعلومات الجديدة عن النصف الأول من عام 2013. وهناك بعض المصادر التي لم تعدل توقعاتها لبعض المؤشرات، وهي مبينة في الجدول باللون الأحمر.

يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر 5.7% في متوسط التوقعات التوافقية الحديثة، وهي أعلى قليلاً من توقعات يونيو بنحو 0.3 نقطة مئوية. كما أن مجال التوقعات لعام 2013 أضيق من تلك الصادرة في يونيو، وبانحراف معياري يبلغ 0.8. أما توقعات عام 2014 فقد انخفضت إلى 5.6% لكن تشتت التوقعات صار أكثر اتساعاً، بمعامل تباين يبلغ 19.4% بعد أن كان 17.4% في يونيو. واتسعت الفجوة بين أعلى وأدنى قيمة للتقديرات، وربما يعكس هذا التباين الأخطاء المتباينة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. فعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قلصا توقعات النمو العالمي في الأشهر الأخيرة، فإن أسعار النفط (وهي معيار لأرباح صادرات دولة قطر) مرشحة على ما يبدو لأن تبقى ثابتة، حتى في ظل التوقعات باستمرار العرض القوي.

الإطار 4.1 التطورات العالمية الرئيسية منذ الإصدار الأخير لتقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» في يونيو 2013

مع استمرار التعافي البطيء للاقتصادات الدول المتقدمة، بدأ نمو الاقتصادات الناشئة بالتباطؤ. و حافظت الولايات المتحدة على وجودها في دائرة الضوء، في ظل حالة عدم اليقين السياسي بالتوازي مع الجدل الدائر حول انهاء او الحد التدريجي من استخدام التيسير الكمي الذي يبقي الأسواق العالمية في حالة ترقب. وعلى الرغم من اتجاه سوق العمل نحو الانتعاش على نحو غير متوقع، بعد أن أظهرت بيانات أكتوبر إضافة 204 ألف وظيفة إلى الاقتصاد (زيادة 25% عن شهر سبتمبر)، لا يزال مجلس الاحتياطي الفدرالي مترقباً. وقد تم تأجيل أي خطط للتقليص التدريجي لسياسة التحفيز النقدي ربما حتى الربع الأول من عام 2014.

وفي اليابان، قادت سياسات شينزو أبي الاقتصادية (Abenomics) التحول الجديد في سياسات المصرف المركزي التي تنطوي على تيسير كمي شديد، وزيادة الاستثمار الحكومي وتخفيض قيمة الين إلى تسريع الانتعاش الاقتصادي بصورة أكبر مما هو متوقع. لكن استدامة هذه السرعة لا تزال غير مضمونة، وتتوقف على السرعة المناسبة لتحقيق الانضباط المالي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، والتي ثبت فيما مضى أنها صعبة وتحتاج إلى وقت وإرادة سياسية لكي تصبح نافذة المفعول.

أما في منطقة اليورو، فقد أدت تدابير التقشف الحكومي و تباطؤ المصرف المركزي الأوروبي، الذي انتظر كثيراً حتى يطبق سياسات جاءت ضعيفة وبعد فوات الأوان، إلى تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض التضخم إلى 1.3% في سبتمبر على اساس سنوي، وهو رقم أقل بكثير من المعدل المستهدف 2%. ولم يكن من شأن تخفيض اسعار الفائدة المفاجئ من جانب المصرف المركزي الأوروبي، الذي خفض معدلات إعادة التمويل والإقراض الهامشي بمقدار 25 نقطة أساسية لكل منهما (إلى 0.25% و0.75%) في اجتماعه في 7 نوفمبر، سوى إحداث أثر متأخر ولا تزال الشكوك تحيط بكفاية هذه التخفيضات لإعطاء الطلب الدفعة المطلوبة.

لا يزال الشرق الأوسط يزرخ تحت وطأة الاضطرابات السياسية، بما في ذلك تصاعد حدة النزاع في سورية وتزايد القلاقل الاجتماعية في مصر، الأمر الذي أدى إلى إعاقة النمو وتوفير فرص العمل. كما تراجع إنتاج النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي الناجم عن تباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة بصورة خاصة، والتوترات الجيوسياسية التي أدت على نحو مفاجئ إلى توقف الإمدادات. وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة إلى تخفيض توقعات النمو لعام 2013 في تقرير أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي».

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013 - 2014 تحديث

الجدول 2.1: تجميع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر*، عامي 2013 و2014،(%)*

التضخم		النمو الاسمي		النمو الحقيقي		التوقعات الاقتصادية
2014	2013	2014	2013	2014	2013	
2.5	2.0	5.5	4.1	4.9	5.0	بنك أوف أمريكا ميريل لينش (نوفمبر 2013)
...	3.5	8.5	5.2	4.8	5.0	بيزنس مونيتر إنترناشيونال (سبتمبر 2013)
3.0	3.0	13.3	10.1	7.2	8.3	سي تي غروب (سبتمبر 2013)
4.2	3.1	1.7	5.4	5.3	5.5	وحدة المعلومات الاقتصادية (أكتوبر 2013)
4.2	3.5	12.9	6.2	7.8	6.3	المجموعة المالية هرميس (سبتمبر 2013)
...	4.5	...	7.2	...	5.2	بنك دبي الوطني (يوليو 2013)
4.2	3.6	4.9	2.7	7.4	6.5	وكالة فيتش للتقدير الائتماني (أكتوبر 2013)
6.0	4.7	7.4	0.5	6.5	6.5	بنك HSBC (أكتوبر 2013)
2.2	3.2	3.8	5.1	4.9	5.5	غلوبال إنسايت (أكتوبر 2013)
3.9	3.5	8.2	6.1	5.1	5.4	معهد التمويل الدولي (يونيو 2013)
4.0	3.7	5.0	3.9	5.0	5.1	صندوق النقد الدولي (نوفمبر 2013)
4.9	3.6	4.0	5.5	جي بي مورغان سيكيوريتيز (أكتوبر 2013)
4.0	3.4	7.1	5.4	6.2	5.7	بنك الكويت الوطني (يوليو 2013)
4.0	3.2	4.5	9.6	6.0	5.8	أو كسفورد إيكونوميكس (أكتوبر 2013)
3.8	3.6	-1.0	4.0	6.8	6.5	بنك قطر الوطني (أكتوبر 2013)
3.4	2.0	4.5	5.0	رويني غلوبال إيكونوميكس (أكتوبر 2013)
5.5	4.5	4.0	5.7	5.1	5.3	سامبا (يونيو 2013)
3.5	3.0	5.9	6.8	5.0	5.5	ستاندرد آند بورز (مايو 2013)
2.5	2.9	5.0	5.0	ستاندرد تشارترد (أكتوبر 2013)
3.9	3.4	6.1	5.5	5.6	5.7	التوقعات التوافقية (الوسطى)
4.0	3.5	5.5	5.4	5.1	5.5	الوسيط
6.0	4.7	13.3	10.1	7.8	8.3	القيمة العظمى
2.2	2.0	-1.0	0.5	4.0	5.0	القيمة الدنيا
1.0	0.7	3.7	2.4	1.1	0.8	الانحراف المعياري
26.1	20.8	61.1	42.9	19.4	14.3	معامل التباين (%)
للتذكير						
4.0	3.5	5.9	6.0	5.7	5.4	وسطى التوقعات التوافقية في يونيو 2013
3.5	3.2	3.5	9.9	4.6	6.0	توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

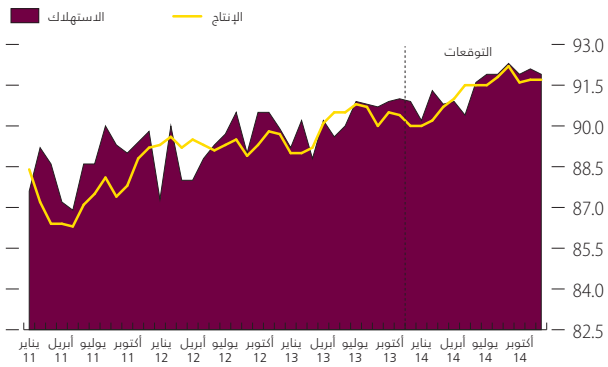
... = بيانات غير متوفرة
ملاحظة: أزيلت من الجدول توقعات البنك الدولي وجهات أخرى أخذت توقعاتها عن تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي.
المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومقالات متنوعة.
 (* إذا أردتم إدراج توقعات مؤسستكم في التجميعات المستقبلية لهذا الجدول، يرجى الاتصال على البريد الإلكتروني: (smaalouf@gsd.gov.qa).

نمواً أعلى من متوسط التقدير التوافقي، وأقرب إلى الحد الأعلى لمجال التوقعات، نظراً لتعقيدات تحديد السعر المتوقع المتحقق لسلة صادرات قطر من المنتجات الهيدروكربونية. لكن توقعات الوزارة لعام 2014 لكل من الناتج الحقيقي والاسمي أقل من متوسط القيم التوافقية (انظر الفقرة السابقة)، والسبب الأساسي مرة أخرى هو الافتراضات التي يقدر على أساسها حجم وأسعار المنتجات الهيدروكربونية. وبشأن معدل تضخم أسعار المستهلك، فإن متوسط التوقعات التوافقية لعام 2013 يبلغ 3.4%، و3.9% لعام 2014، وكليهما أدنى قليلاً من معدلات يونيو. ويعبر التسارع المتوقع في معدل التضخم عن التوقعات بنمو ضغوط الطلب في الاقتصاد

إن نطاق توقعات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أكثر اتساعاً من توقعات الناتج الحقيقي، بمعامل تباين يبلغ 42.9% عام 2013 ويزيد عن 60% عام 2014، ومرد ذلك على الأرجح التباين الواسع في افتراضات أسعار النفط التي تقوم عليها التوقعات. ومن الواضح أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتغيرات أسعار النفط (انظر الشكل ضمن الإطار 5.1: التوقعات التوافقية للنفط والغاز). وقد عدلت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء توقعاتها لعام 2013 بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصبح 6%، أي أعلى قليلاً من متوسط التقديرات التوافقية، والسبب الأساسي هو الافتراضات الخاصة بالتطورات في قطاع الهيدروكربون. أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فتتوقع الوزارة

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية لعام 2014

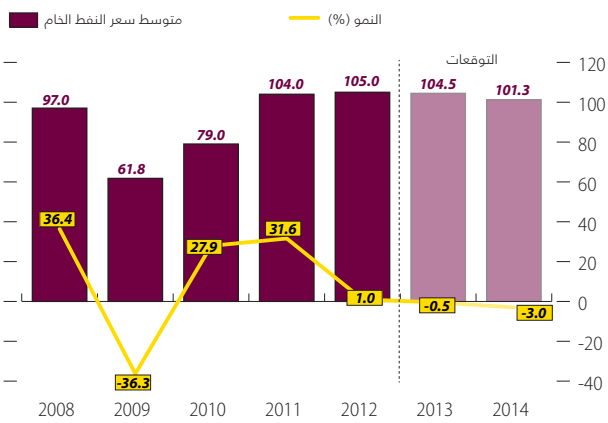
الشكل 9.1 العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل في اليوم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات «آفاق الطاقة في المدى القريب»، على الرابط: http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm، تاريخ التصفح 28 نوفمبر 2013.

بالتزامن مع توقعات عرض قوية من الدول المصدرة للنفط من خارج منظمة أوبك، بمعظم المؤسسات إلى تخفيض توقعاتها لأسعار النفط عام 2014. ويتوقع تقرير شهر أكتوبر من «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي أن يصل متوسط سعر النفط الخام إلى 104.5 دولار للبرميل عام 2013، ثم يهبط بنسبة 3% إلى 101.3 دولار عام 2014 (الشكل 10.1).

الشكل 10.1 متوسط سعر النفط الخام¹ (دولار/البرميل)



ملاحظة: متوسط بسيط لأسعار خام برنت وتكساس وفاتح دبي
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أكتوبر 2013، على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx>، تاريخ التصفح 9 أكتوبر 2013.

أسعار الغاز

خفض تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2013 توقعاته لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي -المتوسط المرجح لأسعار السوق اليابانية والأمريكية والأوروبية- بنسبة 1.4% قياساً بتوقعاته في أبريل 2013. ويأتي هذا التخفيض وسط عرض متنامٍ للغاز في أميركا وانخفاض متوقع في طلب الأسواق الناشئة (الشكل 11.1).

المحلي، والتي يرجح أن تصبح محسوسة جداً في قطاع الخدمات المحلية غير المستوردة.

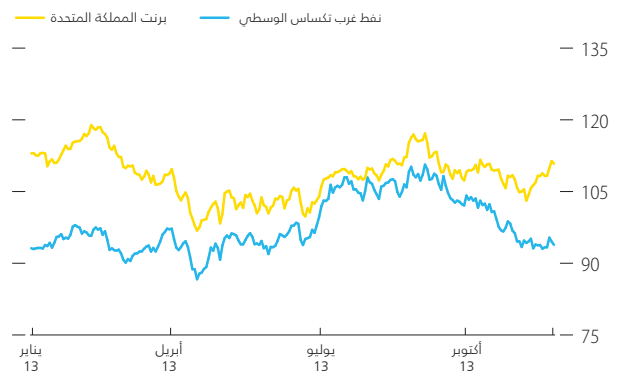
أما الآن، فتتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يصل معدل التضخم إلى 3.2% في عام 2013، وهو أدنى قليلاً من الرقم التوافقي، معتمدة بصورة أساسية على التباطؤ الأخير في معدل تضخم الإيجارات بعد الذروة التي بلغها في إبريل، وجزئياً على أسعار السلع خارج قطاع الطاقة المكبوحة على مستوى العالم، وبخاصة بالنسبة للسلع الغذائية.

توقعات أسواق الطاقة والسلع

أسعار النفط

لقد فاق الاستهلاك العالمي من النفط حجم الإنتاج في الربع الثالث من عام 2013. ولم تكن هذه التطورات متوقعة أثناء إعداد تقرير يونيو 2013 من «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر»، وقد أدت إلى رفع التوقعات بشأن متوسط أسعار النفط لهذا العام. (انعكاسات التغييرات في التوقعات الخاصة بالنفط والغاز وتلك الخاصة بالقطاع خارج الطاقة على دولة قطر مشروحة في الإطار 6-1 في نهاية هذا الجزء). علاوة على ذلك، أدت التوترات المتجددة في الشرق الأوسط وتعطل الإمدادات قصيرة الأجل إلى زيادة علاوات المخاطر وجعلت أسعار نفط خام برنت (للمملكة المتحدة) للتسليم الفوري تتجاوز 105 دولار للبرميل منذ يوليو 2013 (الشكل 8.1).

الشكل 8.1 متوسط سعر النفط اليومي للتسليم الفوري (دولار/برميل)



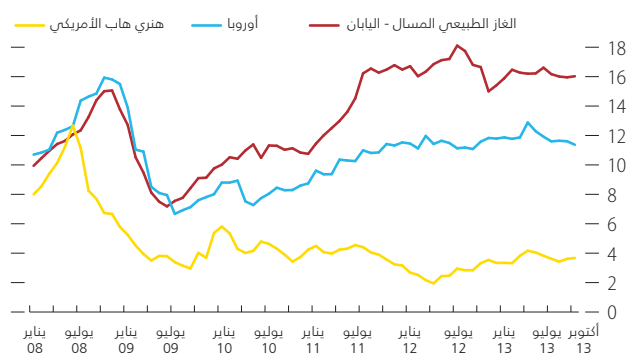
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات «آفاق الطاقة في المدى القريب»، على الرابط: http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm، تاريخ التصفح 28 نوفمبر 2013.

وتنبأت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير نوفمبر من «آفاق الطاقة في المدى القريب» أن هذا الاتجاه سيبدأ بالاعتدال بحلول نهاية عام 2013 (الشكل 9.1). وقد دفع مسار النمو المتباطئ في الاقتصادات الناشئة (وبخاصة الصين)

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013 - 2014 تحديث

وتجري تجارة الغاز في أوروبا وفق ترتيبات متنوعة، لكن أسعاره أدنى من أسعار اليابان على الرغم من أنها أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل 13.1). وتواصل الفجوة بين أسعار الغاز الطبيعي في اليابان والولايات المتحدة بالاتساع، حيث تجاوزت 12 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في سبتمبر 2013.

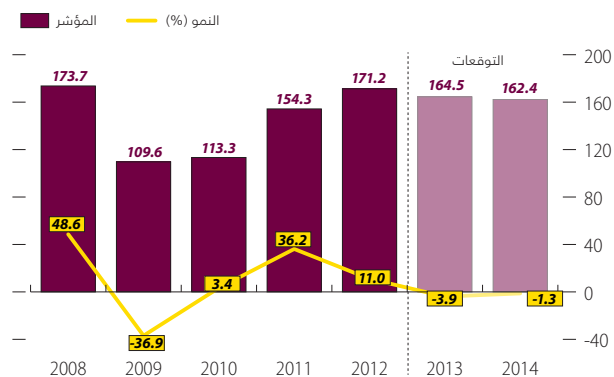
الشكل 13.1 أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: قاعدة بيانات السلع الأساسية للبنك الدولي. على الرابط:
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,cont
entMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSite
entMDK:476883,00.html تاريخ التصفح 28 نوفمبر 2013.

وقد انخفضت توقعات الطلب العالمي على الطاقة مع انخفاض توقعات النمو الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. لذلك، فإن وكالات التنبؤ الرئيسية كصندوق النقد الدولي وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع الآن انخفاضاً طفيفاً في المتوسط العالمي لسعر الغاز عام 2014 (الإطار 5.1).

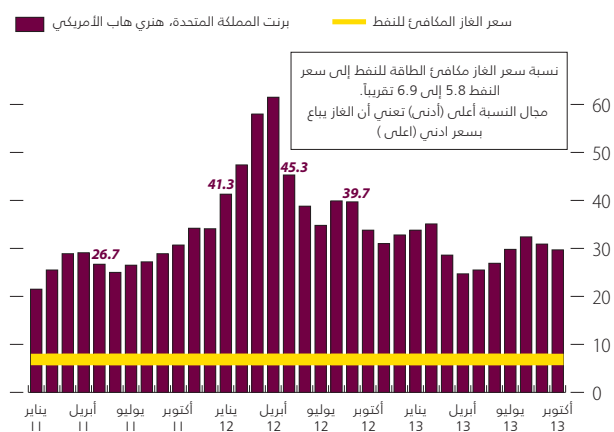
الشكل 11.1 مؤشر أسعار الغاز الطبيعي¹ (2005 = 100)



(1) يشمل مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي والياباني والأمريكي
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أكتوبر 2013، على
الرابط: (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx)،
تاريخ التصفح 9 أكتوبر، 2013.

ويستمر بيع الغاز الطبيعي بأسعار أدنى من مكافئ الطاقة للنفط، أي بأسعار أقل من سعر النفط عملياً (الشكل 12.1). وفي الأشهر الأخيرة توسع الفارق في السعر، حيث أصبح معدل سعر النفط إلى الغاز الطبيعي بسعر مكافئ الطاقة للنفط، اعتباراً من سبتمبر 2013، أكثر من 30، وهو ما يزيد عن النسبة المذكورة في تقرير يونيو، في حين بلغ معدل سعر مكافئ الطاقة قرابة 6.

الشكل 12.1 نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز



المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أسواق السلع، على الرابط:
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,con
tentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:6165026~theSit
entMDK:476883,00.html وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات «آفاق الطاقة في
المدى القريب»، على الرابط: (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_m.htm)، تاريخ
التصفح للمصدرين 28 نوفمبر 2013.

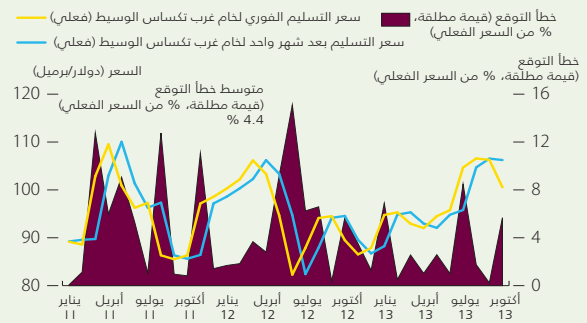
لا يوجد بعد سوقاً متكاملة عالمياً للغاز الطبيعي، ولا تزال أسواقه مقسمة تقسيمياً شديداً وفق حدود إقليمية. فالأسعار في الولايات المتحدة متدنية، حيث تجري معظم مبيعات الغاز في سوق التسليم الفوري، بينما نجد أعلى سعر له في اليابان، حيث يباع وفق عقود طويلة الأجل مرتبطة بالنفط. وقد انخفضت أسعار الغاز في الولايات المتحدة مع الإنتاج الكبير للغاز الصخري.

الإطار 5.1 التوقعات التوافقية للنفط والغاز

لا يزال التنبؤ الدقيق بأسعار النفط والغاز صعباً للغاية. فعوامل الطلب الحقيقي، وظروف جانب العرض، والمفاجآت غير المتوقعة، وتأثيرات أسواق الأصول (معدلات الفائدة الحقيقية والطلب المضارب) على الأسعار جميعها تتفاعل بطريقة معقدة ولا يمكن التنبؤ بها.

فالمقارنة بين أسعار النفط التاريخية لعقود التسليم بعد شهر واحد وأسعار التسليم الفوري المحققة تظهر أن توقعات الأسواق في الماضي كانت تشهد «مفاجآت»، حيث لم تستطع تلك التوقعات التنبؤ بنقاط التحول الرئيسية في أكثر من مرة. وقد اقترب متوسط الخطأ المطلق كنسبة مئوية من متوسط السعر من 4.4% في الفترة بين يناير 2011 وأكتوبر 2013 (أنظر الشكل ضمن الإطار).

متوسط أسعار النفط الخام الشهرية : التسليم الفوري مقابل الآجل



وتبني وزارة التخطيط التنموي والإحصاء توقعاتها على متوسط توقعات أسعار النفط والغاز الصادرة عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنشر آراء بشأن المسار المستقبلي لأسعار النفط والغاز.

ويبين الجدول التالي مجموعة من التوقعات المنشورة عن أسعار النفط. وتشير التوقعات الميينة باللون الأحمر إلى توقعات لم يجر تحديثها منذ يونيو 2013 عند إصدار توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» الأخير.

ويظهر الجدول انه لا يزال هنالك درجة من التقسيم في أسواق النفط (على الرغم من أنها أقل بكثير من أسواق الغاز)، الأمر الذي يعني أن نفط غرب تكساس الوسيط سيباع على الأرجح بسعر أقل من خام برنت. وربما تكون شروط العرض والطلب في الولايات المتحدة بمنأى عن التأثيرات العالمية الأوسع.

لقد سبب ارتفاع أسعار النفط في الربعين الثاني والثالث من عام 2013 تعديلاً في متوسط التوقعات التوافقية باتجاه الصعود. وتقع معظم توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المحدثه لعام 2013 (الصادرة في أكتوبر 2013) في النهاية العليا من نطاق التوقعات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن التشتت في الأسعار المتوقعة أعلى قليلاً مما كان في يونيو، لا تزال هذه الأسعار محصورة ضمن نطاق

الإطار 5.1 التوقعات التوافقية للنفط والغاز (مستمر)

هذا التقرير من الآفاق الاقتصادية لدولة قطر يضيف توقعات أخرى ويوسع العينة. ويعتمد التوافق على أسعار هنري هاب الأمريكي فقط، لأن مبيعات الغاز الأمريكي تجري في سوق التسليم الفوري النقدي، على عكس العقود طويلة الأجل المرتبطة بالنفط في معظم دول أوروبا وآسيا، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بالأسعار فيها. لكن الأمر لم يختلف إلا فيما ندر بالنسبة للأسعار هنري هاب منذ أواسط عام 2013: فلا يزال الرأي التوافقي يرى أن تلك الأسعار ستبلغ في المتوسط 3.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2013

لا يتجاوز 10 دولار بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لتوقعات سعر البرميل لكل من نفط غرب تكساس الوسيط وخام برنت. وإذا نظرنا إلى الأمام 12 شهراً، سنرى درجة أعلى من التباين الواضح في الأسعار المتوقعة. إذ يتسع النطاق ليتجاوز 23 دولاراً بين قيمتي توقعات سعر النفط، وتتضاعف قيمتا مقياسي التششت التقليديين (الانحراف المعياري ومعامل التباين). وتباین توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حد ما على الرغم من أن الفارق بين السعرين بالقيم المطلقة يضيق. أما بالنسبة لأسعار الغاز، فإن

تجميع توقعات أسعار النفط والغاز لعامي 2013 و2014، حتى الأول من ديسمبر 2013

الغاز (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)		النفط (دولار/البرميل)				الجهات صاحبة التوقع الاقتصادي
		برنت المملكة المتحدة		غرب تكساس الوسيط		
2014	2013	2014	2013	2014	2013	
4.5	3.9	95.0	105.0	90.0	95.0	ايه بي ان امرو (أكتوبر 2013)
	3.9	107.0	103.0	94.0	90.0	بنك أميركا ميريل لينش (أكتوبر 2013)
		110.0	108.0	104.0	99.0	باركليز (أكتوبر 2013)
		110.0	110.0	102.0	100.0	بي ان بي باريباس (أكتوبر 2013)
		103.0	106.0	101.0	99.0	بيزنس مونيتر إنترناشونال (يوليو 2013)
3.8	3.7	107.5	109.5	105.3	100.9	سييتي غروب (أكتوبر 2013)
		115.0	109.0	112.0	100.0	كوميرزبانك (أكتوبر 2013)
4.2	3.7	110.0	107.7	100.0	96.7	كريديت سويس (أكتوبر 2013)
		107.0	107.0	96.0	95.1	دوتشيه بنك (أكتوبر 2013)
4.0	3.8	105.0	102.0	95.0	100.0	ديلويت (سبتمبر 2013)
		104.8	108.7	100.8	98.2	وحدة المعلومات الاقتصادية (سبتمبر 2013)
		102.0	107.0	98.0	99.5	جين كابيتال غروب (سبتمبر 2013)
4.0	3.8	105.0	108.0			غولدمان ساتشز (أغسطس 2013)
		108.0	108.0			معهد التمويل الدولي (أكتوبر 2013)
4.3	3.8	112.0	109.7	104.0	100.8	جي بي مورغان تشاس أند كو (أكتوبر 2013)
	3.7	118.5	107.0	103.0	98.5	مورغان ستانلي (أكتوبر 2013)
		111.0	109.0			نوريدا (يوليو 2013)
3.9	3.7	102.6	107.8	95.2	98.7	أكسفورد إيكونوميكس (أكتوبر 2013)
		104.0	107.0			سامبا (أكتوبر 2013)
4.0	3.8	109.0	109.0	102.0	100.0	سكوتيا بنك (أكتوبر 2013)
	3.7	110.0	109.2	103.0	99.7	سوسيتيه جنرال (أكتوبر 2013)
		95.0	100.0	89.0	93.5	يو بي إس (أكتوبر 2013)
4.0	3.7	102.2	108.0	96.2	98.7	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (أكتوبر 2013)
4.1	3.8	106.7	107.2	99.5	98.1	متوسط التوقعات التوافقية
4.0	3.7	107.0	108.0	100.8	99.0	القيمة الوسطى
4.5	3.9	118.5	110.0	112.0	100.9	القيمة العليا
3.8	3.7	95.0	100.0	89.0	90.0	القيمة الدنيا
0.2	0.1	5.5	2.5	5.6	2.8	الانحراف المعياري
5.4	2.0	5.2	2.4	5.6	2.9	معامل التباين (%)

الغاز (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)		النفط الخام ^(أ)		بنود المذكرة
2014	2013	2014	2013	
		103.1	102.6	متوسط التوقعات التوافقية (غرب تكساس الوسيط وبرنت المملكة المتحدة)
3.9	3.7	101.3	104.5	صندوق النقد الدولي (سبتمبر 2013)
4.0	3.7	105.7	105.0	البنك الدولي (أكتوبر 2013)
			107.5	أوبك (أبريل 2013)

(أ) متوسط نفط غرب تكساس الوسيط و برنت و فاتح دبي للتسليم الفوري. المصدر: مجموعة من تقارير ومقالات مختلفة

الإطار 6.1 الانعكاسات على دولة قطر من التغيرات في اسواق الطاقة والسلع

إن دولة قطر، باعتبارها اقتصاداً صغيراً يعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بشدة على الصادرات الهيدروكربونية، معرضة للتأثر بتغيرات البيئة العالمية، ولاسيما في أسعار الطاقة. وترتبط الصادرات الهيدروكربونية بأسعار النفط. لكن معظم عقود بيع الغاز القطري ذات طبيعة ثابتة طويلة الأجل، وبأسعار تعتمد لسته أشهر على الأقل على أسعار معيارية متفق عليها للنفط. ولهذا السبب، فإن تغيرات أسعار الهيدروكربون ذات أثر متأخر وأقل تقلباً من المتوقع على تدفق إيرادات قطر الهيدروكربونية. لذلك، وعلى الرغم من أن تباطؤ النمو لدى شركاء قطر التجاريين قد يؤثر في نهاية المطاف على الطلب على الطاقة ويؤثر بالتالي على قطر، فإن معظم الغاز القطري يباع بموجب شروط تعاقدية توفر لدولة قطر - قدرًا من الاستقرار في الطلب على صادراتها الهيدروكربونية.

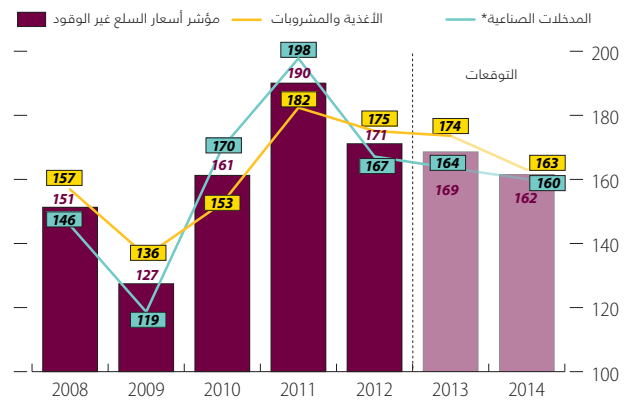
وعلى صعيد التضخم، يفترض أن تساعد التوقعات بانخفاض أسعار السلع العالمية خارج قطاع الطاقة، بما فيها المواد الغذائية، في تخفيف ضغوط الأسعار المحلية في دولة قطر خلال فترة التوقع. ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف المواد العالمية، لكن الظروف في الأسواق المحلية والإقليمية قد تختلف عن غيرها. ومن المتوقع أن يولد الطلب الكبير على المواد الأولية لدعم مشاريع البنية التحتية الكبرى تضخماً في تكاليف البناء قد يؤثر على التكاليف الإجمالية لتنفيذ المشاريع - على الرغم من أن هذا الارتفاع في تكاليف البناء والمشاريع، قد يثير بعض القلق، إلا أنه يختلف تماماً عن ضغوط أسعار المستهلك والتضخم. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تكلفة المشاريع قد يدعمه تصاعد أنشطة البناء و التشييد في اماره دبي استعداداً لتنظيم معرض « اكسبو 2020 ».

أسواق السلع خارج قطاع الطاقة

يستمر الاتجاه المتراجع لأسعار السلع خارج قطاع الطاقة في السوق العالمية، لأن العرض يتحسن ونمو الطلب يعتدل بسبب تباطؤ نمو الاقتصادات الناشئة، وبخاصة الصين. ووفقاً لتقرير أكتوبر 2013 من "آفاق الاقتصاد العالمي" فإن مؤشر أسعار السلع خارج قطاع الطاقة سيتراجع بمقدار 1.5% في عام 2013 قياساً بعام 2012 - بسرعة أكبر من توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قبل ستة أشهر. ومن المتوقع أن يهبط المؤشر أيضاً بمقدار 4.2% عام 2014 (الشكل 14.1).

ويرجع سبب انخفاض الأسعار إلى عاملين وهما: تحسن الطلب بفعل تحسن الأحوال الجوية وزيادة إنتاجية المحاصيل الدورية، ونمو الطلب الهزيل في الاقتصادات الناشئة التي تشهد نمواً أدنى من الاتجاه المتوقع، ولاسيما في الصين. ويتوقع أن تتراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة 1% عام 2013 وبنسبة تزيد على 6% عام 2014. كما ستتراجع أسعار المنتجات الصناعية والمواد الأولية بنسبة تقرب من 2% في كلا العامين، وذلك بصورة رئيسية نتيجة تراجع أسعار المعادن مع استمرار العرض بالازدياد، بينما يتجه الطلب على ما يبدو إلى الانخفاض بعد تباطؤ نمو السوق العقارية في الصين.

الشكل 14.1 مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005 = 100)



* تشمل مؤشرات أسعار المواد الأولية الزراعية والمعادن
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أكتوبر 2013، على الرابط:
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx)، تاريخ النسخ 9 أكتوبر 2013.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي في عام 2013

شهد النصف الأول من عام 2013 نمواً قوياً في الناتج الحقيقي كما هو متوقع. وقاد قطاعا البناء والخدمات إيقاع النمو في قطاعات الاقتصاد خارج النفط والغاز، لكن أداء القطاعات الأخرى كان قوياً أيضاً. وحقق إنتاج النفط والغاز أيضاً نمو غير متوقع لتصبح الحصيلة المعدلة المتوقعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6% في عام 2013.

وعلى الرغم من أن تضخم أسعار المستهلك واصل تسارعه، إلا أنه بقي أدنى من بعض التوقعات الأكثر تشاؤماً. ومن المرجح أن يكون متوسطه لعام 2013 هو 3.2%.

تشير الموازنة العامة، التي أعلنتها الحكومة في أبريل 2013، إلى جولة جديدة من زيادة الإنفاق بحيث تنال الموازنة الاستثمارية حصة أكبر من الإنفاق الكلي المتوقع في الموازنة. ولا تزال الإيرادات الهيدروكربونية مثل الإيرادات والضرائب من الإنتاج الهيدروكربوني قادرة بصورة مريحة على سد الفجوة بين الإنفاق والإيرادات الناجمة عن قطاعات الاقتصاد خارج النفط والغاز.

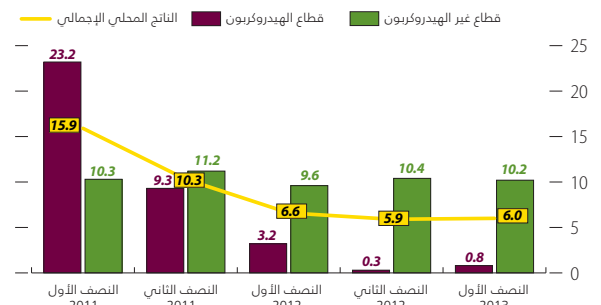
ومرافق نمواً سريعاً. وقد ساهمت الخدمات، بفضل حصتها الكبيرة من النشاط الإجمالي، في تحقيق معظم نمو الناتج المحلي بواقع 3.8 نقطة مئوية (الشكل 2.2) ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نشاط قطاعي الخدمات المالية والعقارات. لقد تحسنت خدمات السياحة عام 2013 حيث ارتفعت نسب الإشغال الفندقية بنسبة 57% في الربع الثالث من عام 2013، وازدادت الطاقة الاستيعابية الفندقية من حيث عدد الغرف المتاحة بنسبة 4.7%، ورافقها أيضاً زيادة في الإيرادات الناجمة عن كل غرفة متاحة بنسبة 4.4% في الربع الثالث عام 2013. ويمكن عزو هذه المكاسب في قطاع السياحة جزئياً إلى نجاح قطر في مجال السياحة الرياضية والتي توجت مؤخرًا بنيل قطر جائزة المقصد الرياضي الأفضل في العالم لعام 2013.

النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نمواً قدره 6% بالقيم الحقيقية (من حيث الحجم) في النصف الأول من عام 2013، مقارنةً بالنصف الأول من عام 2012، وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الربعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلى غرار عام 2012، حصل هذا النمو إلى حد كبير بفضل النشاط خارج قطاع النفط والغاز (الشكل 1.2)

الشكل 1.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%)

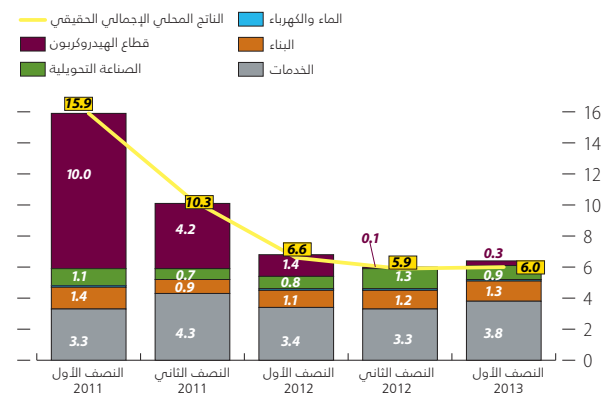


ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

وارتفع ناتج النفط والغاز بنسبة متواضعة قدرها 0.8%، وذلك في الواقع نتيجة التأخير في الاستغلال الإضافي لحقل الشمال. ومن غير المتوقع أن يدخل حقل برزان الجديد طور الإنتاج قبل وقت متأخر من عام 2014.

وشهدت مكونات الناتج المحلي من خدمات وبناء وصناعة تحويلية

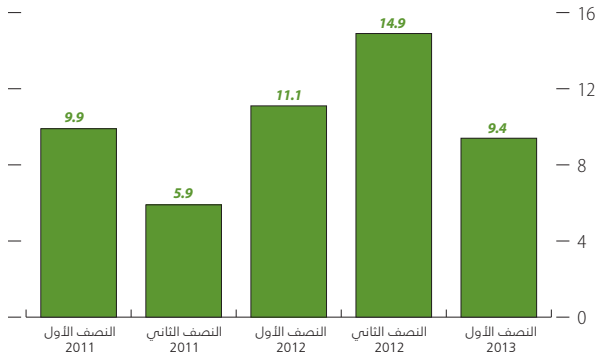
الشكل 2.2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية)



ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج، فيما تشمل الخدمات النقل، والتجارة والفندقة، والخدمات المالية والحكومية والأسرية والاجتماعية. المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013 - 2014 تحديث

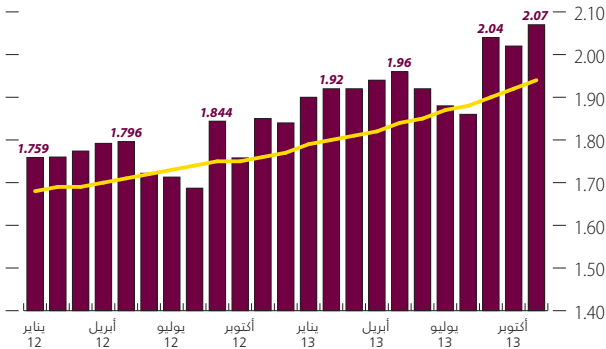
الشكل 4.2 نمو قطاع الصناعة التحويلية (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

وكان عدد السكان قد ارتفع بحلول شهر نوفمبر عام 2013 إلى 2.07 مليون نسمة (الشكل 5.2)، محققاً زيادة تفوق 12.1% خلال 12 شهراً، وهذه الزيادة نادراً ما تحدث في العالم.

الشكل 5.2 عدد السكان الإجمالي (مليون نسمة)



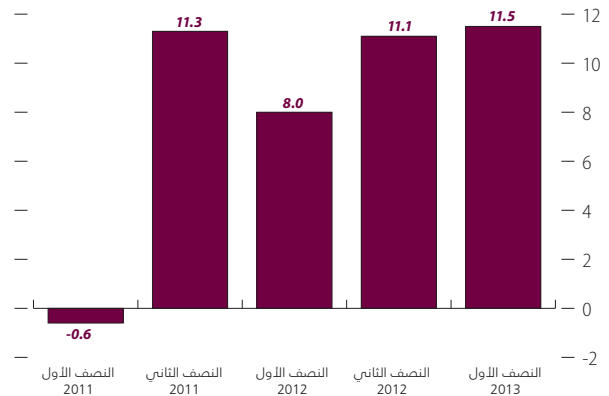
ملاحظة: الخط الأصفر يعبر عن متوسط متحرك لمدة 12 شهر
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

ويعزز الطلب الناتج عن الزيادة المستمرة في السكان النمو في الاقتصاد خارج النفط والغاز. بيد أن تلك الزيادة في الإنفاق المحلي (الطلب المحلي) من المحتمل أن تكون أقل من الزيادة السكانية، لأن الكثير من سكان قطر الجدد هم من عمال البناء الأقل مهارة والأقل دخلاً.

وشهدت مكونات أخرى من الاقتصاد نمواً بدعم من نشاط البناء والزيادة السكانية أيضاً، فقد نمت المرافق (الماء والكهرباء) بمعدل تغير سنوي قدره 6.9%، وحققت الأنشطة المالية والعقارية، والتجارة والفندقة، والنقل والاتصالات ضمن قطاع الخدمات نمواً قوياً. كما نمت الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية بالتوازي مع مكونات الاقتصاد الأخرى.

وظل الاستثمار الواسع في البنية التحتية المحلية وتزايد عدد السكان نتيجة النمو السريع في فرص العمل المحركان الأساسيين للنمو في النشاط غير الهيدروكربوني البالغ 10.2%، يضاف إلى ذلك ما وفرته الأوضاع المالية والتقنية (التي ناقشناها فيما بعد) من دعم لهذا النمو. وحافظ قطاع البناء على صعوده السريع في النصف الأول من عام 2013، محققاً نمواً قدره 11.5% (الشكل 3.2).

الشكل 3.2 نمو قطاع البناء (%)

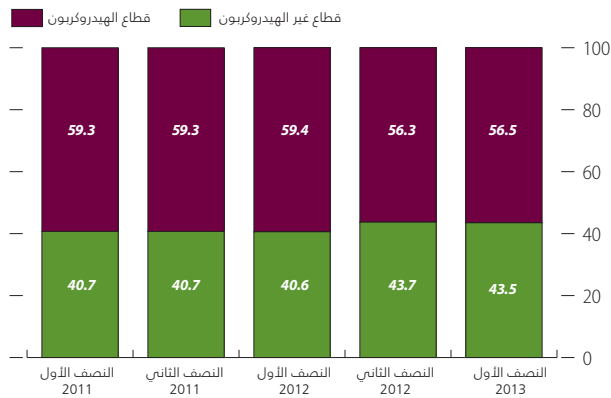


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

وتتملك دولة قطر محفظة غنية من مشاريع البنية التحتية والعقارية قيد التشييد، ومن بينها مطار دولي جديد ومرافئ جديد وشبكة الطرق الرئيسية في الدوحة ومترو الدوحة وأشغال قنوات الصرف والصرف الصحي إضافة إلى مشاريع التطوير العقاري الضخمة، كمشاريع لوسيل والجوهرة وقلب الدوحة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة مع انطلاق بعض المشاريع الجديدة وتكثيف العمل في بعضها الآخر. وقد استفادت الصناعة التحويلية المحلية، وبخاصة تصنيع المواد الأولية ونصف الجاهزة، من هذا الصعود فسجلت نمواً بلغ 9.4% في النصف الأول من عام 2013 (الشكل 4.2). أما نمو نشاط البتروكيماويات والتكرير، الذي يصنف ضمن قطاع الصناعة التحويلية، فقد كان متواضعاً في النصف الأول من عام 2013 بواقع (7.6%).

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2013

الشكل 7.2 حصة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



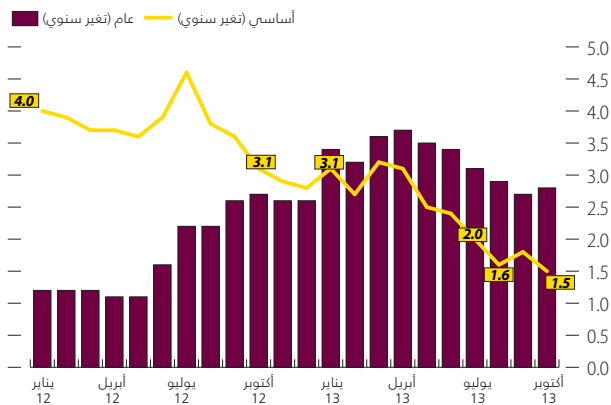
ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. **المصدر:** تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>), تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

الأسعار واسواق الأصول

أسعار المستهلك

بلغ معدل التضخم العام في أسعار المستهلك، محسوباً كتغير مؤي سنوي في مؤشر أسعار المستهلك، 2.8% في أكتوبر 2013 (الشكل 8.2)، بينما بلغ معدل التضخم الأساسي 1.5%، وهو مقياس أضيق يستثني أسعار الأغذية والمشروبات والتبغ، إضافة إلى الإيجارات والمرافق وخدمات الإسكان ذات الصلة، لكونها الأكثر تقلباً في سلة أسعار المستهلك. وبلغ متوسط معدل التضخم السنوي 3.1% (محسوبا خلال 12 شهراً حتى أكتوبر 2013، بحيث يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي كان أسرع في وقت اسبق من هذا العام).

الشكل 8.2 معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %)



ملاحظة: التضخم الأساسي هو التضخم العام مستبعداً منه أسعار الأغذية والإيجارات والمرافق العامة. **المصدر:** تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (<http://www.qix.gov.qa>), تاريخ التصفح 25 نوفمبر 2013.

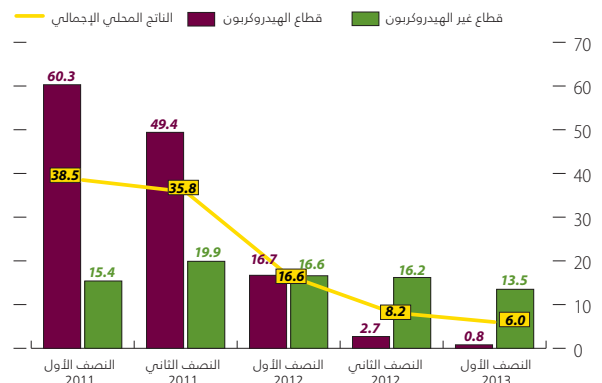
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

تقدم مقاييس الدخل الاسمي في غالب الأحيان صورة أفضل عن الموارد المتاحة لدولة قطر عندما تشهد معدلات التبادل التجاري تغييراً كبيراً، وبخاصة الأسعار التي تحصل عليها قطر لسلتها من الصادرات الهيدروكربونية. لكن التغير في هذه الأسعار كان طفيفاً في النصف الأول من عام 2013 قياساً بالأعوام السابقة، بالتالي، إن النمو في القطاع الهيدروكربوني بالقيم الاسمية والحقيقية كان متماثلاً، بواقع 0.8% (الشكل 6.2).

وبلغ نمو الناتج الاسمي في القطاع خارج النفط والغاز 13.5% في النصف الأول من عام 2013، متجاوزاً بذلك سرعة النمو الحقيقي، وازداد السعر الضمني (أو معامل الانكماش) للقيمة المضافة في القطاع خارج النفط والغاز بمعدل تغير سنوي 3.3%. كما ارتفعت قيمة معامل الانكماش لقطاع البناء بنسبة 9% في النصف الأول من عام 2013 مما رفع من نمو القيمة المضافة الاسمي ليتجاوز 20%.

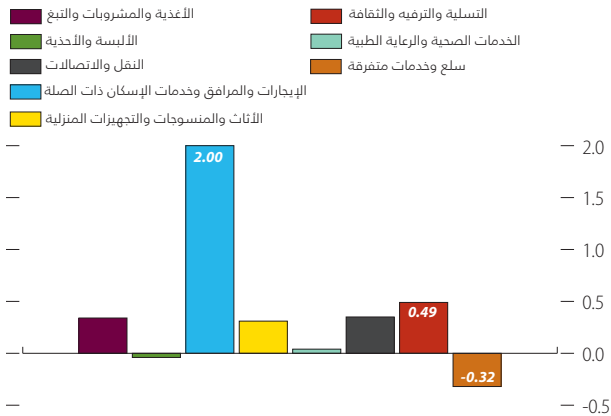
وعلى الرغم من أن ناتج النفط والغاز مازال يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الاسمي للدولة في النصف الأول من عام 2013، بواقع 56.5%، فقد انخفضت حصته عن الفترات السابقة (الشكل 7.2)، ما يؤشر على وجود نمو اسمي سريع خارج قطاع النفط والغاز.

الشكل 6.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%)



ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. **المصدر:** تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>), تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

الشكل 10.2 المساهمة في نمو مؤشر أسعار المستهلك أكتوبر 2013 (حسب المكون)

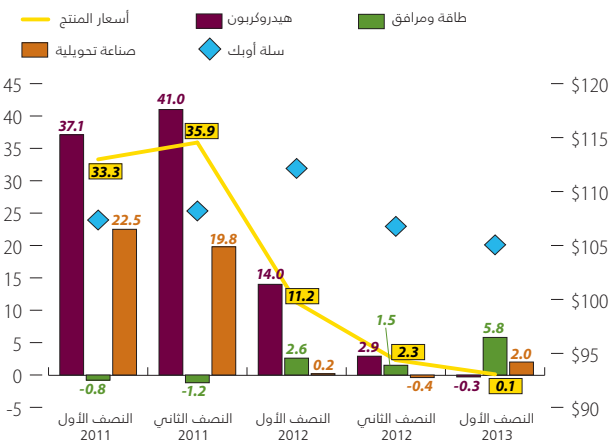


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تاريخ التصفح 25 نوفمبر 2013.

أسعار المنتج

ارتفع مؤشر أسعار المنتج الإجمالي بنسبة 0.1% فقط خلال النصف الأول من عام 2013 (الشكل 11.2). وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط الخام، ارتفعت أسعار المنتج في الربع الأول، لكن تراجع في الربع الثاني. ان التغييرات في أسعار منتجات الهيدروكربون، والتي يبلغ وزنها 77.1% في مؤشر أسعار المنتج، تؤثر بصفة أساسية على التغييرات الإجمالية. وتقوم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بتحديث السلة التي تم إنشاؤها في عام 2007 لتعكس مقياساً أكثر تعبيراً عن اتجاهات الأسعار.

الشكل 11.2 نمو مؤشر أسعار المنتج (%)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تحديث 4 نوفمبر 2013.

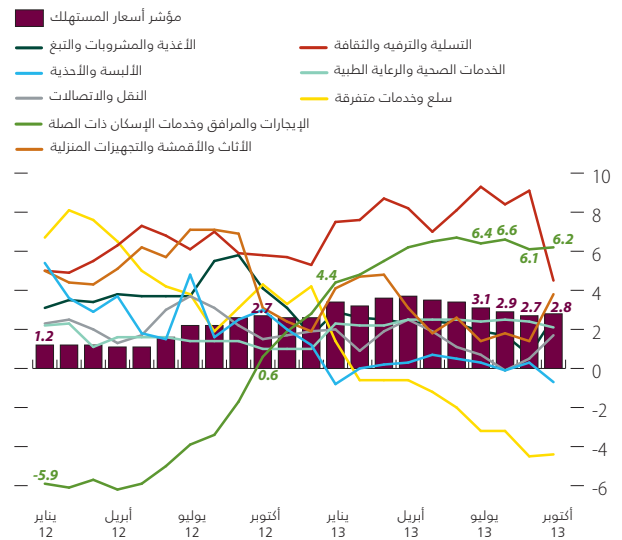
أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

بورصة قطر

يمثل مؤشر بورصة قطر مؤشر أداء للمقارنة بين الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة في دولة قطر. وقد أُغلق على

إن الاتجاهات التضخمية ضمن سلة أسعار المستهلك حتى شهر أكتوبر من عام 2013 متباينة. فقد تسارع التضخم في أسعار الإيجارات والمرافق العامة وخدمات الإسكان ذات الصلة، فضلاً عن التسليّة والترفيه والثقافة، بينما تباطأ أو تحول إلى قيم (أكثر سلبية) تضخم أسعار النقل والاتصالات والألبسة والأحذية والسلع والخدمات المتفرقة (الشكل 9.2). وفي حين تسارعت قيم الإيجارات في النصف الأول، لكن يبدو أنها استقرت في الربع الثالث من العام.

الشكل 9.2 معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %)

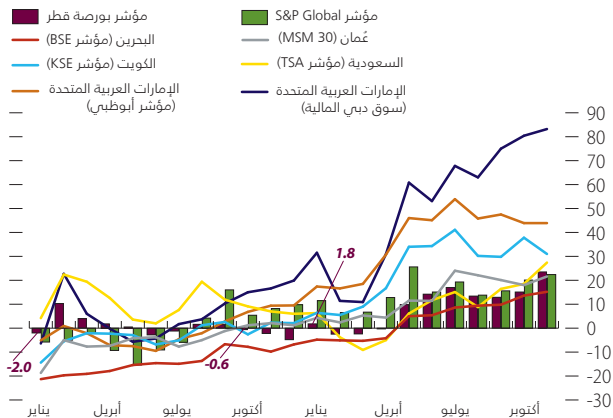


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (<http://www.qix.gov.qa>)، تاريخ التصفح 25 نوفمبر 2013.

وكان للتغييرات في مكون أسعار الإيجارات والمرافق وخدمات الإسكان ذات الصلة تأثير حاسم على المسار العام للتضخم، وذلك جزئياً بسبب وزنه الكبير في مجمل سلة الأسعار (32.1%) (الشكل 10.2). لقد انخفض معدل الزيادة في الإيجارات خلال الأشهر الأخيرة، مما ساعد في خفض التضخم العام في أسعار المستهلك عن الذروة التي سجلها مؤخراً في أبريل 2013 (الشكل 8.2).

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2013

الشكل 13.2 مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

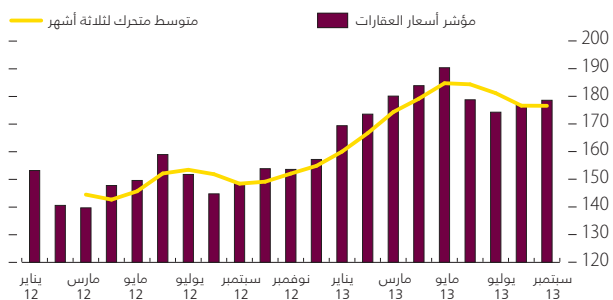
العقارات

شهدت سوق العقارات زخماً صاعداً طوال السنوات الثلاث المنصرمة، بعد التراجعات التي صاحبت الأزمة المالية العالمية. وقد تركز معظم تضخم الأسعار في القطاع السكني (انظر أعلاه)، وبخاصة في الشريحة العليا منه.

وبعكس مؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي بيانات مبيعات العقارات من فيلات وأراض وعقارات سكنية، والتي توثقها وزارة العدل في دولة قطر.

وقد حقق المؤشر مكاسب قوية في النصف الأول من عام 2013، ثم انخفضت هذه المكاسب لتعاود انتعاشها في أغسطس وسبتمبر (الشكل 14.2). كما استعادت العقارات التجارية حيويتها بعد تراجع نسب العقارات الشاغرة إلى 10% في المنطقة الدبلوماسية التي تشهد إقبالاً كبيراً، مما يعكس ارتفاعاً صافياً في إشغال المكاتب الفاخرة، والذي ازداد 2.5 أمثال ما كان عليه متوسط السنوات الخمس السابقة، وذلك في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013.

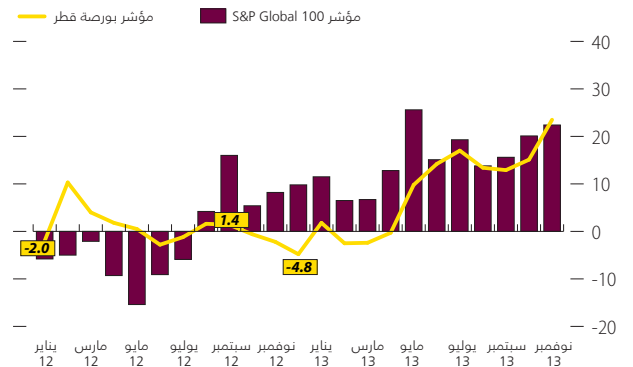
الشكل 14.2 اتجاهات أسعار العقارات في دولة قطر



ملاحظة: مؤشر الأساس يساوي 100، (مارس - أبريل) 2010/2009
المصدر: مصرف قطر المركزي، تاريخ التصفح 4 نوفمبر 2013

10,375 نقطة في نهاية شهر نوفمبر عام 2013، أي أعلى من نهاية شهر أكتوبر بنسبة 5.5% وبنسبة 24.1% منذ بداية العام حتى ذلك التاريخ (الشكل 12.2). وسارت زيادات المؤشر المذكور عموماً بالتوازي مع مؤشر (ستاندرد و بورز العالمي 100) «S&P Global 100» خلال الربع الثلاثة الأولى من عام 2013. وكان أداء معظم بورصات المنطقة جيداً خلال عام 2013 (الشكل 13.2). ففي نهاية نوفمبر عام 2013، كانت جميع مؤشرات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى من مستوياتها في نفس الشهر من العام السابق بمعدل ثنائي الرقم. ومع نهاية شهر نوفمبر عام 2013، بلغت قيمة الرساميل الإجمالية المدرجة على مؤشر بورصة قطر 555 مليار ريال قطري، أي 76.3% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، في حين بلغت النسب المسجلة في السعودية (62.9%)، والكويت (59.3%) والإمارات العربية المتحدة (46.4%). وفي مايو 2014، سترتقي قطر والامارات العربية المتحدة إلى مستوى «سوق ناشئة» في تصنيف مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال «MSCI».

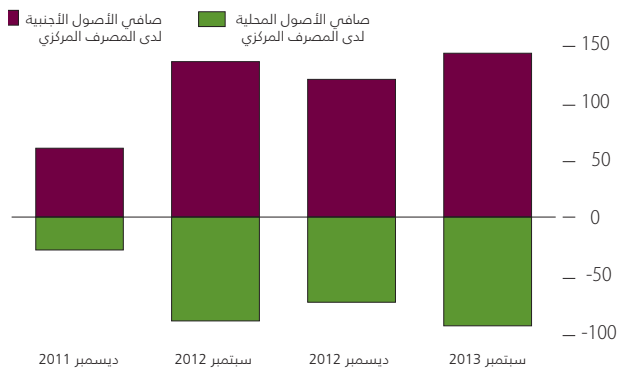
الشكل 12.2 مؤشر بورصة قطر ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

و قد جاء نمو العرض النقدي بمعناه الضيق إلى حد كبير مدفوعاً بالارتفاع القوي في ودائع القطاع الخاص تحت الطلب، على الرغم من أن ودائع القطاع العام تحت الطلب قد ازدادت أيضاً وربما يعكس ارتفاع ودائع القطاع العام تحت الطلب إيرادات إصدار السندات الحكومية في القطاع المصرفي. كما أن تمويل الودائع ربما أتى أيضاً من تحويل جزء من إيرادات إنتاج الهيدروكربون إلى الريال القطري، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياطات المصرف المركزي من النقد الأجنبي، وصافي الأصول الأجنبية (الشكل 16.2).

الشكل 16.2 الاحتياطي النقدي لمصرف قطر المركزي «M0» (نهاية الفترة، مليار ريال قطري)



المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، سبتمبر 2013.

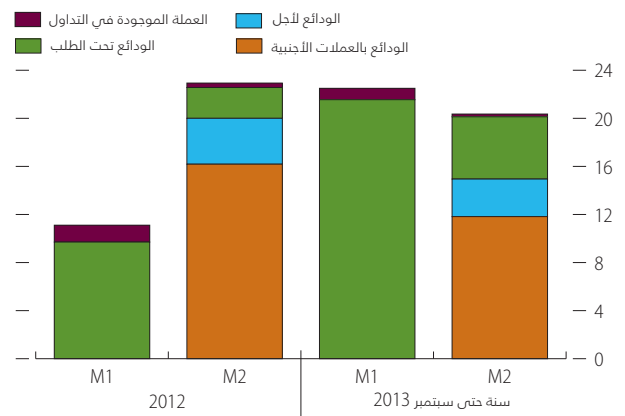
وعلى جانب الأصول في ميزانية المصارف الموحدة، جاء في مقابل النمو النقدي القوي زيادة في صافي الأصول المحلية بنسبة 14.4% في الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر 2013. وارتفع إقراض المصارف بقرابة 12.7% إلى 460.5 مليار ريال قطري تقريباً (الشكل 17.2)، حيث ساهمت الزيادة في قروض المستهلكين بالجزء الأكبر من هذا النمو. وساعد انخفاض معدلات الفائدة على بطاقات الائتمان، التي انخفضت بمقدار 3 نقاط مئوية في الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر 2013، في تحفيز قروض المستهلكين.

إن معظم مراكز التسوق بالتجزئة الرئيسية مشغولة بالكامل، ومعدلات الايجارات كانت مستقرة عام 2013. وبما ان أعداداً كبيرة من مراكز التسوق بالتجزئة لا تزال قيد البناء، فإنه من المتوقع أن يزداد عرضها في المستقبل القريب، مما يبح من جماع الايجارات.

العرض النقدي والإقراض ومعدلات الفائدة

ازداد العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) في الاقتصاد (انظر مسرد المصطلحات في الملحق للإطلاع على كافة التعاريف) بمعدل 20.4% خلال الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر 2013، بانخفاض بسيط عن نمو سنة 2012 كاملة (الشكل 15.2) (إن تداخل السنتين بثلاثة أشهر ينبغي ألا يؤثر على صحة المقارنة في سياق بيانات رصيد العرض النقدي التي تقاس في نهاية الفترة). وفي الوقت الذي حققت فيه جميع مكونات المعروض النقدي نمواً، ساهم نمو الودائع تحت الطلب بشكل رئيسي في نمو العرض النقدي بمفهومه الضيق (M1) بمعدل 22.5% تقريباً، أي أكثر من ضعف نموه في عام 2012. لكن نمواً أقل في الودائع بالعملات الأجنبية عام 2012 خفف من نمو «أشبه النقود» (الودائع لأجل زائد الودائع بالعملات الأجنبية).

الشكل 15.2 المساهمة في نمو العرض النقدي (نقاط مئوية)



المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، سبتمبر 2013.

و يعكس تباطؤ نمو الودائع بالعملات الأجنبية في القطاع المصرفي تغيرات في ودائع القطاع العام بالعملات الأجنبية التي تهيمن على هذا المكون من العرض النقدي والتي ربما تأثر نموها بتضاؤل نمو إيرادات النفط والغاز، وكذلك بوجود قاعدة ودائع ضخمة في الأساس. وتوفر ودائع القطاع العام بالعملات الأجنبية مصدراً مفيداً لتمويل تعاملات المصارف الداخلية والخارجية، وربما يشير تباطؤ نموها إلى احتمال حدوث إعادة توزيع لمحفظات أصول القطاع العام بين الأصول المحلية والخارجية، وتوظيف أكبر للودائع في الخارج.

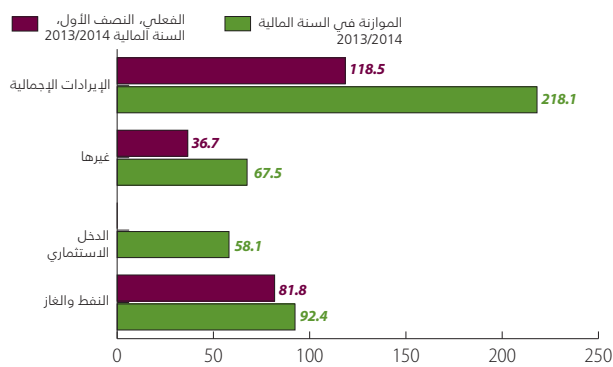
الحسابات المالية

الإيرادات الحكومية

توقعت موازنة السنة المالية 2014/2013 التي تبدأ من 1 أبريل 2013 إلى 31 مارس 2014، زيادة معتدلة في الإيرادات قدرها 5.7% عن موازنة السنة السابقة. وفي هذا الإطار، تتوقع الموازنة أن ترتفع إيرادات النفط والغاز بمعدل 2%، وعائدات الاستثمار بمعدل 9.4%، وأن ترتفع الإيرادات الأخرى بمعدل 7.9%.

وقد بلغت الإيرادات التي جنتها الحكومة خلال النصف الأول من السنة المالية 2014/2013 (أبريل-سبتمبر) 54% من الرقم المستهدف في الموازنة الإجمالية (118.5 مليار ريال قطري)، وقرابة 90% من الرقم المستهدف بالنسبة لإيرادات النفط والغاز (الشكل 19.2). ويرجع هذا المعدل المرتفع إلى الافتراض المتحفظ لسعر النفط المستخدم لإعداد الموازنة والذي كان أدنى بكثير من سعر السوق.

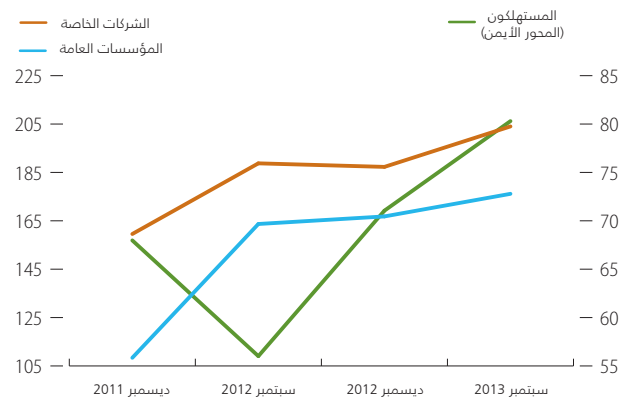
الشكل 19.2 الإيرادات المالية الفعلية والمتوقعة في الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

ووصلت الإيرادات الأخرى إلى 36.7 مليار ريال قطري (31% من موازنة العام كله). ويتأتى معظم تلك الإيرادات من حسابات ضريبة دخل الشركات (80-85%)، وبمساهمة أصغر بكثير من الرسوم الجمركية والرسوم من المرافق العامة. و تأتي هذه الأرقام للنصف الأول في إطار الاتجاه الصاعد للإيرادات المتأتية من ضريبة دخل الشركات. ويبين نمط تحصيل إيرادات النصف الأول من هذا العام واتجاهاته في السنوات السابقة (الشكل 20.2) أن الإيرادات المتحققة عند نهاية السنة المالية ستكون أعلى بكثير من المتوقع في الموازنة.

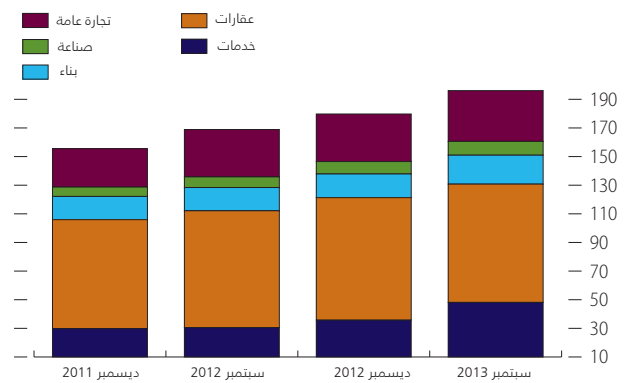
الشكل 17.2 قروض المصارف حسب فئة المقترض (نهاية الفترة، مليار ريال قطري)



المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، سبتمبر 2013.

كما حققت القروض إلى الشركات الخاصة نمواً قوياً، وذلك جزئياً بتحفيز من حاجة الشركات المتعاقدة إلى الرأسمال العامل للمشاركة في مشاريع الاستثمار العامة الكبرى. إلا أن القروض المقدمة للقطاع العقاري بقيت المكون الأكبر من القروض المقدمة إلى شركات القطاع الخاص (الشكل 18.2).

الشكل 18.2 قروض الشركات الخاصة بحسب القطاعات الرئيسية

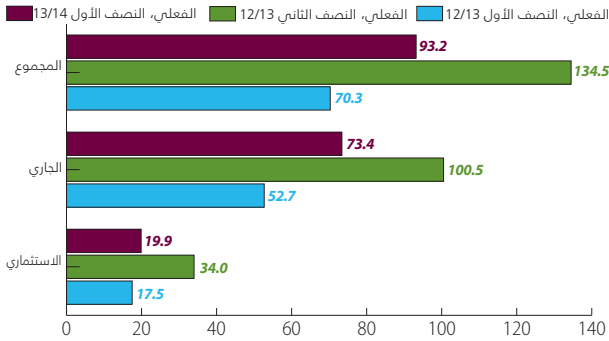


المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، سبتمبر 2013.

وتنحصر الديون المستحقة للقطاع المصرفي على الحكومة (باستثناء المؤسسات المملوكة و المرتبطة بالحكومة والهيئات شبه الحكومية) إلى حد كبير في شراء تلك المصارف للسندات الحكومية. وتصدر الحكومة هذه السندات لدعم تطوير سوق السندات المحلية أكثر منه لتلبية احتياجات تمويلها. وبالقيم الصافية، انخفض صافي الديون على الحكومة (مجموع الديون ناقص الودائع) خلال الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر 2013، الامر الذي يعكس وجود ودائع ضخمة للحكومة في النظام المصرفي، بما في ذلك حصيلة إصدار السندات الحكومية.

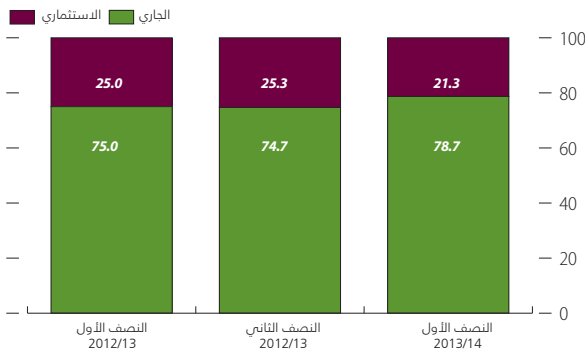
السنة المالية قد يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق الاستثماري، فإن النفقات لمجمل العام قد قلت أيضاً عن المبلغ المخطط في موازنة العامين الماضيين (الشكل 24.2).

الشكل 22.2 الإنفاق المالي الفعلي في السنة المالية 2013/2012 والسنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري)



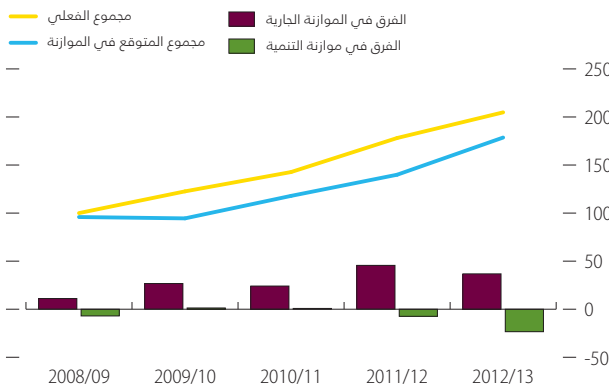
ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

الشكل 23.2 إنفاق موازنة الفعلي للسنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 (% من الإجمالي)



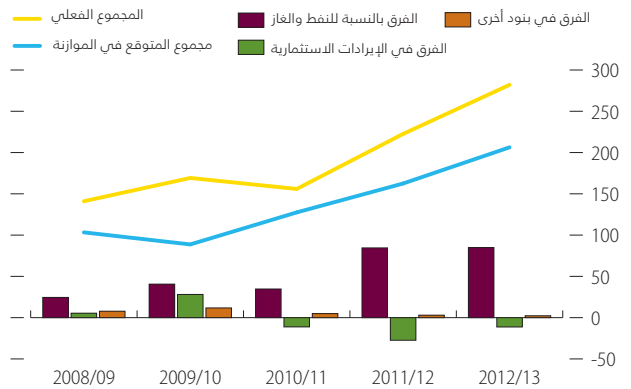
ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 ديسمبر. المصدر: وزارة المالية

الشكل 24.2 الفروق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمخطط، السنوات المالية من 2009/2008 حتى 2013/2012



ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

الشكل 20.2 الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة في الموازنة للسنوات المالية 2009/2008 – 2013/2012

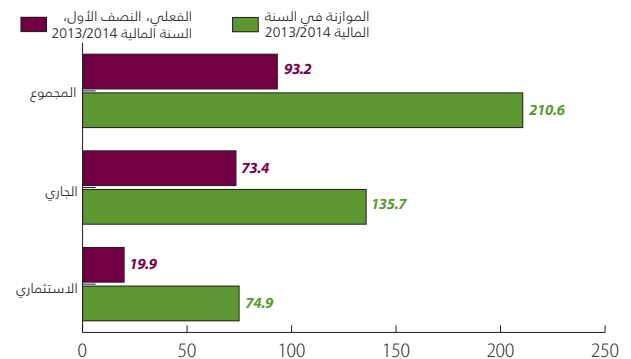


ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

الإنفاق الحكومي

خطت موازنة السنة المالية 2014/2013 لزيادة الإنفاق العام بنسبة 17.9% عن موازنة السنة السابقة لها، بحيث يزيد الإنفاق الجاري بمعدل 16.5% عن السنة السابقة، والإنفاق الاستثماري بمعدل 20%. وفي سبتمبر 2013 (منتصف السنة المالية 2014/2013) بلغ الإنفاق الحكومي 44% (93.2 مليار ريال قطري) من المبلغ الإجمالي للإنفاق في موازنة العام كاملًا (الشكل 21.2). وفي الوقت الذي كان فيه الإنفاق الجاري أعلى بصورة ملحوظة من الرقم المعلن في سبتمبر 2012 عن النصف الأول من السنة المالية 2013/2012 (الشكل 22.2)، بواقع 54% من موازنة العام كاملًا، فإن الإنفاق الاستثماري لم يتجاوز 26.5%.

الشكل 21.2 الإنفاق الفعلي والمتوقع في الموازنة، السنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

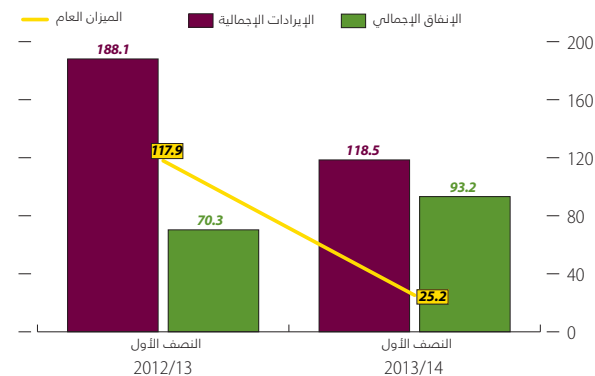
وانخفض الإنفاق الاستثماري في النصف الأول من هذه السنة المالية إلى 21.3% من مجمل الإنفاق الحكومي، وهو أقل من النسبة المتوقعة في نصفي السنة المالية الماضية والبالغة 25% تقريبًا (الشكل 23.2). وعلى الرغم من أن النصف الثاني من

الميزان المالي والدين العام

يتوقع تحقيق فائض في الموازنة العامة قدره 7.5 مليار ريال قطري في السنة المالية 2014/2013، وهو أدنى بكثير من حصيلة السنة المالية الماضية التي بلغت 77.2 مليار ريال قطري، الأمر الذي يعكس مزيج من ضعف النمو المتوقع في الإيرادات (5.7%) والزيادة الكبيرة المخططة في الإنفاق (17.9%). وحيث أنه من المتوقع أن تختلف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة، و ما دام إنفاق الشركات و بعض الهيئات الحكومية والمرتبطة بالحكومة غير مدرج بالموازنة العامة للحكومة المركزية، فإن الميزان المالي العام لا يقدم بالضرورة مؤشرًا جيدًا على التحفيز المالي الفعلي من جانب القطاع العام للطلب الإجمالي.

ويظهر الربعان الأول والثاني من السنة المالية 2014/2013 فائضًا ماليًا قدره 25.2 مليار ريال قطري (الشكل 25.2)، ووفقًا للبيانات الأولية المأخوذة من وزارة المالية، وهذه التقديرات أدنى من المعلن عنها في سبتمبر 2012 للنصف الأول من السنة المالية 2013/2012، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن الإيرادات المعلن عنها سلفًا في سبتمبر كانت أقل (عائد الاستثمار المحول من شركة قطر للبترول إلى الحكومة). وتستند هذه التقديرات إلى المحاسبة على أساس نقدي والتي تعبر عن لحظة تحقق الإنفاق وتلقي الإيرادات بصورة فعلية، وليس عن لحظة تخصيص الموارد أو استحقاق الإيرادات (قاعدة الاستحقاق، انظر سرد المصطلحات في الملحق). و تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حتى الان تقييم للمركز المالي للحكومة على أساس الاستحقاق.

الشكل 25.2 الميزان المالي الفعلي في النصف الأول من السنة المالية 2013/2012 والنصف الأول من السنة المالية 2014/2013 (مليار ريال قطري)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس. بيانات السنة المالية 2014/2013 أولية، وتغطي الفترة من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر.
المصدر: وزارة المالية

وفي المجمل، من المتوقع أن يتجاوز الإنفاق الحكومي الفعلي قيمة ما هو مخطط في موازنة السنة المالية 2014/2013، وذلك في ضوء حصيلة الإنفاق في النصف الأول من هذه السنة المالية، والسلوك العام الذي يتجه بموجبه الإنفاق الجاري إلى الارتفاع عادة في النصف الثاني من السنة المالية. وتواصل وزارة المالية تحديثها المدروس لإدارة الموازنة والدين العام. ففي أكتوبر 2013، أصدرت الوزارة توجيهات تقضي بضرورة قيام الشركات الحكومية والمرتبطة بالحكومة بالحصول على إذن من الوزارة لإصدار سندات دين جديدة. وفي نوفمبر من العام نفسه، عبرت الوزارة عن عزمها الانتقال نحو اطار متوسط الأجل للتخطيط لإيراداتها ونفقاتها. وبالتماشي مع هذه التعليمات، طلب «تعميم الموازنة» للسنة المالية 2015/2014 من الوزارات والهيئات تقديم تقديرات تأشيرية للموازنة تغطي الفترة حتى السنة المالية 2017/2016 وتبادل معلومات الأداء عن تنفيذ برامجها (الإطار 1.2).

الإطار 1.2 تحديث إدارة الموازنة والدين العام

تعتبر الإدارة السليمة للمالية العامة ضرورة لتعزيز كفاءة تقديم الخدمات في القطاع العام. ولهذا السبب، يجري تحديث طرق إعداد و متابعة الموازنة. على سبيل المثال، أصبح من المطلوب إعداد تقديرات الموازنة للسنة المالية 2015/2014 لثلاث سنوات. كما يتم تغيير نظام تصنيف الموازنة لتسجيل الوظائف المدعومة بالإنفاق بمزيد من الدقة. ويجري الآن بناء نظام أفضل للمعلومات المالية والإدارة المالية الحكومية. يستغرق أثر هذه التدابير الرامية إلى إصلاح المالية العامة والموازنة وقتًا حتى يصبح ملموسًا، لأنها تحولات مؤسسية معقدة. وتبين الأدلة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن هذه التحولات لا تحدث بمجرد «جرة قلم».

ولكن مع مرور الوقت ستشعر البلاد بالفوائد المرجوة، كتحقيق تناغم أفضل بين احتياجات وأولويات التنمية الوطنية والتنمية القطاعية وأولوياتها، وتوزيع أكثر كفاءة و فعالية لموارد المالية العامة، وتحسين الكفاءة والأداء في تقديم الخدمات في سائر أجهزة الحكومة، وتعزيز مرونة الاقتصاد الكلي، واستمرار تعزيز التصنيف الائتماني، وحفظ الموارد للأجيال المقبلة.

المصدر: وزارة المالية، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2011-2016.

الإطار 2.2 الميزان المالي غير الهيدروكربوني

يعرف الميزان غير الهيدروكربوني بأنه الميزان المالي الذي لا يضم الدخل الناتج مباشرة عن النفط والغاز. ويتكون هذا الدخل بصورة أساسية من العوائد الناتجة عن الإنتاج الهيدروكربوني وضريبة الدخل على الإنتاج الهيدروكربوني (الذي يتم الحصول عليه متأخراً وغالباً ما يسجل محاسبياً في السنة المالية التالية). هذا ويحسب دخل الاستثمار الناجم عن نشاطات النفط والغاز كعائد ضمن حسابات قطر للميزان المالي غير الهيدروكربوني.

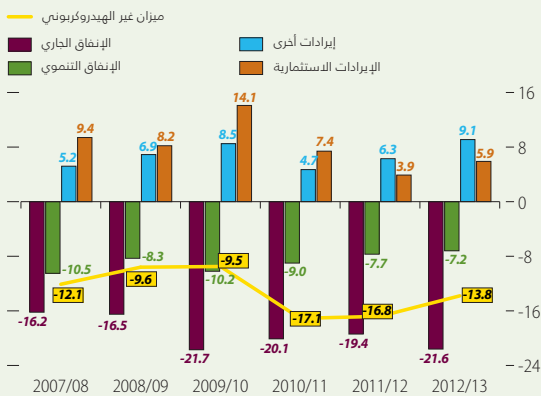
ولما كان دخل القطاع الهيدروكربوني سيستنفذ في النهاية، فإنه لن يستطيع تمويل الفجوة بين الإنفاق والدخل الناتج عن القطاع غير الهيدروكربوني إلى ما لا نهاية (بمقياس شمولي). لكن العجز المالي في الميزان غير الهيدروكربوني الذي يحدث بسبب الاستثمارات في الرأسمال البشري (الصحة والتعليم أساساً) ويزيد من الفرص الاقتصادية في المستقبل من خلال توفير البنية التحتية والأصول الرأسمالية لا يتطلب إجراء «تصحيح» في المستقبل القريب. ومع ذلك فإن التدابير البعيدة المدى الرامية لتلبية التزامات الإنفاق من الدخل الناتج عن القطاع خارج النفط والغاز ينبغي أن تكون جزءاً من استراتيجية مالية تتطلع قدماً. وقد عبرت دولة قطر، وازعة هذه الغاية نصب العين، عن عزمها تلبية احتياجات الموازنة العامة من مصادر خارج القطاع الهيدروكربوني بدءاً من عام 2020.

تتوقع الموازنة عجزاً في الميزان غير الهيدروكربوني (الإطار 2.2) قدره 85 مليار ريال قطري (مقابل عجز قدره 98.2 مليار ريال قطري في السنة المالية 2013/2012). ويستند هذا التقدير إلى تعريف واسع لحصيلة الإيرادات غير الهيدروكربونية باعتبار أنها تضم الدخل الاستثماري الناتج عن مشاريع النفط والغاز.

وبخصوص النصف الأول من السنة المالية 2014/2013، بلغ العجز في هذا الميزان 57 مليار ريال قطري. و يشير العجز في الميزان غير الهيدروكربوني إلى أن الإنفاق الحكومي من المرجح أن يزيد من الطلب الإجمالي في الاقتصاد خارج النفط والغاز. ومن الصعب تحديد أثر العجز في الميزان غير الهيدروكربوني على الاستدامة المالية في المدى البعيد .

ولم تتوفر بعد بيانات عن الدين الحكومي للسنة المالية الحالية. لكنه بلغ في نهاية السنة المالية 2013/2012 نحو 215.9 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و بزيادة قدرها 69.2 مليار ريال قطري خلال السنة المالية.

الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية من 1 أبريل وحتى 30 مارس.
المصدر: وزارة المالية.

التجارة وميزان المدفوعات

حققت دولة قطر فائضاً تجارياً قدره 200.3 مليار ريال قطري في النصف الأول من عام 2013، و الذي يعادل 54.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة نفسها (الشكل 26.2).

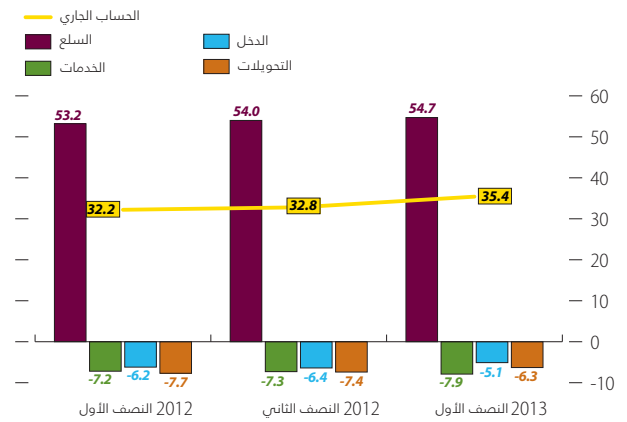
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2013

أكثر من 12.2% من مجمل الصادرات.

لقد شكل الفائض التجاري الكبير عاملاً داعماً لتحقيق فائض كبير في الحساب الجاري في النصف الأول من عام 2013. و بالرغم من ان قيمة العجز في حسابي الدخل والخدمات بالإضافة الى تحويلات العاملين الضخمة للخارج قد بلغت 19.3% من الناتج المحلي الاسمي ، الا ان الحساب الجاري قد سجل فائضاً بلغ 35% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي.

وبلغت احتياطات مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية 143 مليار ريال قطري في نهاية سبتمبر 2013، أي بزيادة قدرها 7 مليار ريال عن السنة السابقة (الشكل 27.2). و توفر الاحتياطات الأجنبية لدولة قطر غطاء قويا لاحتياجات الدولة من الواردات. وتعتبر هذه الزيادة في الاحتياطات جزئياً عن استخدام عائدات قطاع الهيدروكربون في تمويل مشاريع الاستثمار داخلياً.

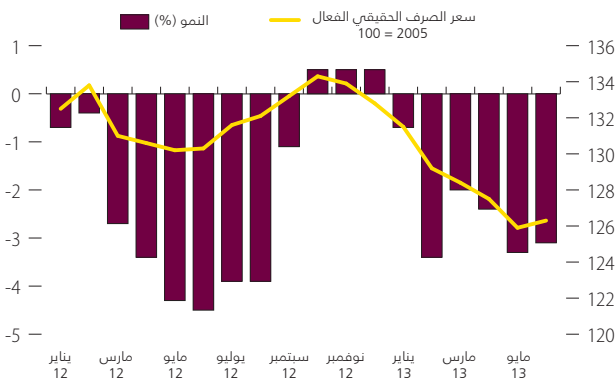
الشكل 26.2 عناصر الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من مصرف قطر المركزي على الرابط <http://www.qcb.gov.qa/English/Publication/Statistics/Default.aspx?BalanceofPayments/pages/default.aspx>، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

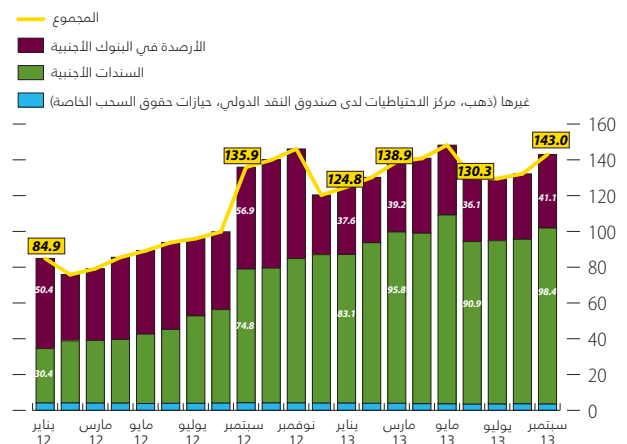
وخلفاً للارتفاع الحاد في الواردات في عام 2011 والنصف الأول من عام 2012، فقد هبطت الواردات - وفقاً لتقديرات مصرف قطر المركزي (بمقياس فوب) - في النصف الثاني من عام 2012 وواصلت هبوطها في النصف الأول من عام 2013 بنسبة 9.4% (بالمقارنة بذات الفترة من العام السابق). وقد يعكس هذا الانخفاض ارتفاع الواردات بشكل كبير في فترة المقارنة نتيجة الحجم الهائل للمستوردات من الآلات والمواد الأولية في عامي 2011 و2012، وربما سببه من جهة أخرى تأثيرات قصيرة المدى أو موسمية لن تلبث أن تتلاشى.

الشكل 28.2 مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2013.

الشكل 27.2 الاحتياطي الأجنبي (مليار ريال قطري)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 27 نوفمبر 2013.

معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

يعتبر سعر الصرف الحقيقي الفعال مقياساً تقليدياً لتنافسية إنتاج بلد ما في الأسواق العالمية. وفي دولة قطر حيث الصادرات خارج النفط والغاز ما زالت ضئيلة جداً، يعبر هذا المقياس عن ظروف التكلفة التي يواجهها المصدرون المحتملون خارج النفط والغاز مقارنةً بالظروف التي يواجهونها في دول أخرى.

وقد انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال لدولة قطر في يونيو 2013 بنسبة 3.1% مقارنة بما كانت عليه قبل 12 شهراً (الشكل 28.2)، وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى خسارة الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به سعر الريال القطري) لجزء من قيمته أمام عملات شركاء قطر التجاريين الرئيسيين.

وارتفعت إيرادات الصادرات بمقدار 4.4% في النصف الأول من عام 2013، و معظمها في صادرات النفط والغاز، نظراً لكون الصادرات خارج قطاع النفط والغاز لا تزال ضئيلة جداً، ولا تشكل

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فرقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغيرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغيرات في الأسعار إضافة إلى التغيرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعية له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

- طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.
- طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).
- طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كالأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، الإيجارات

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها في حالة دولة قطر ودائع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين: الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائد صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائد الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

مفاهيم المالية العامة

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائد صافي قيمة الاقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

السنة المالية

السنة المالية هي الفترة التي يتم إعداد الموازنة السنوية والحسابات الختامية عنها، والتي تُحسب بنود الإيرادات والنفقات خلالها، وتعرض الحسابات على أساسها. تبدأ السنة المالية لدولة قطر في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومة.

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، و العملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادة بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الإقراض/الاقتراض

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقرض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً ويترتب على المقرض التزام بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات زائد صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهيئات العينية والحوالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسله من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها. مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدة عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدتها العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معديلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

